الفصل الثاني

لبنان كخلاصة تزاوج الجغرافيا والتاريخ وأثر هذا الواقع على نشأة الطائفيّة

١. ميشال شيحا: لبنان مساحة لإلتقاء الأقليّات الدينيّة

مُتأثرًا بأطروحات الأب اليسوعي هنري لامنس[٨٥] ينطلق ميشال شيحا[٨٦] في محاولته لفَهْم نشأة الطائفيَّة من موقع لبنان الجغرافي. فلبنان، بالنسبة إليه، يقع عند ملتقى قارَّات ثلاث هي آسيا وأوروبَّا وأفريقيا. إنَّه أشبه بمركز المحور من مروحة ثلاثيَّة الفروع هي القارَّات الثلاث المذكورة. وعليه، يحتلُّ لبنان ما قد يُسمَّى الموقع-المفتاح. إضافة إلى ذلك، فلبنان يقع عند عقدة مواصلات تصل بين آسيا الداخليَّة والبحر المتوسِّط قلب العالم القديم وبالتالي الغرب، كما تمرُّ به طرق الشرق السريع التي تصل الجزيرة العربيَّة والأردن وفلسطين بتركيا والأناضول. إلى هذا، فقد أُعطِيَ

---

٨٥ Cf. Henri LAMMENS, La Syrie, Beyrouth, Dar Lahd Kahter, sans date, 2 tomes.

٨٦ ولد في بمكين قضاء عاليه في ٨ أيلول ١٨٩١. درس عند الآباء اليسوعيّين إلاّ أنّه اضطر إلى مغادرة المدرسة باكرًا عند وفاة والده والتفرّغ للعمل مع خؤولته في المصرف العائلي «بنك فرعون وشيحا»، والذي أصبح مديرًا له في العشرين من عمره. مع اندلاع الحرب العالميّة الأولى غادر إلى مصر، وهناك باشر نشاطه السياسيّ، ولدى عودته إلى لبنان انتُدب إلى مجلس النواب ليحتلّ مقعد الأقليّات، كما شارك في لجنة صياغة الدستور. انسحب من الحياة النيابيّة العام ١٩٢٩ ليتفرّغ لأعماله التجاريّة والمصرفيّة، وفي العام ١٩٣٤ أصدر جريدة **لوجور**. وقف إلى جانب بشارة الخوري ودعمه في تسلّمه الحكم، ولكن افترق عنه لدى تجديد الرئيس الخوري ولايته العام ١٩٤٩. توفّي شيحا في ٢٨ كانون الأوّل ١٩٥٤. لمزيد من المعلومات عن سيرة حياة شيحا ومؤلّفاته: فوّاز طرابلسي، **صلات بلا وصل، ميشال شيحا والإيديولوجيا اللبنانية**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٩، ص ١٥-٣٥؛ أنظر أيضًا: Claude DOUMET-SERHAL, Michel Chiha 1891–1954, Beyrouth, Fondation Michel Chiha, 2001, p. 269-270.

لبنان جبلًا، على مختلف الارتفاعات المأهولة، وبحرًا على مدى رحيب. هذا التزاوج بين الجبل والبحر ميَّز لبنان، بحسب شيحا، بمناخات تجمعُ بين الليان والتنويع.

بعد عرض شيحا لمميِّزات لبنان الجغرافيَّة والتي تعطي لبنان، بحسبه، صفة «العالميَّة»، يذهب للبحث عن البَشَر الذين يؤلِّفون اليوم «الشعب اللبناني». هؤلاء ليسوا نتيجة «فتح» محدَّد ما، بل هم خلاصة الذين عاشوا ويعيشون على شطآن لبنان منذ خمسين قرنًا. ومهما أبادت الحروب منهم، ومهما تكاثرت منهم وإليهم النزوحات، فإنَّهم يتوسَّمون في لبنانيِّي اليوم ذريَّتهم العريقة.

ضمن هذه اللوحة التاريخيَّة للبنان التي يرسمها شيحا يأتي مجيء الإسلام ليحتَلّ مكانة مفصليَّة شكَّلت اللبنة الأولى لما نعرفه اليوم بـ«الطائفيَّة». فمع الإسلام، غدت «الطائفة السِّمة الأبرز في لبنان». فـ«الإسلام السياسيّ» المتأتِّي من «الإسلام الديني» تعاطى ولا يزال مع الأفراد على أساس انتمائهم الديني. فالوحدة المؤسِّسة للمجتمع في «دولة الإسلام السلطانيَّة» تقوم على «المؤمن» وليس على المواطن[٨٧]. فالخليفة، كما يشرح شيحا، ليس «أميرَ المصريِّين أو السوريِّين أو العرب» بل إنَّه «أمير المؤمنين». وعليه، يخلص شيحا إلى القول بأنَّ «واقع الطوائف هو واقع تاريخيّ يعود إلى عصر الفتوحات الإسلاميَّة، و[بالتالي] باتت المسألة الإثنيَّة مضاعَفَة بمسألة طائفيَّة مُتحكِّمة بها، وبات الإسلام السياسيُّ يحصي تلقائيًّا ما تحتضنه سلطته من مذاهب شتَّى، فيخصُّها بسلسلة من الأحوال الشخصيَّة متنوِّعة الأعباء والامتيازات»[٨٨]. ثمَّ يشرع شيحا في تعداد المحطَّات التاريخيَّة منذ عهد الأمويِّين إلى العباسيِّين فالفاطميِّين ومجيء المردة من بلاد الأناضول إلى جبال لبنان واختلاطهم بالموارنة، ثمَّ مجيء الصليبيِّين واختلاطهم بأهل المدن، وفي الآونة الأخيرة تسرَّب إلى لبنان وسوريا من الشمال والجنوب «خوارج على الإسلام القويم وتبَّاع لمذاهب جديدة، فينزلون طائفة بعد أخرى معقلًا يلوذون به. إنَّ في ذلك لطابعًا مميِّزًا وسواء كانوا إسماعيليِّين أو نُصَيريِّين أو دُروزًا أو شيعة فالأمر كان دومًا أمر أقليَّات مُهدَّدة، مُضطَهَدة، يَتسلَّق كلٌّ منها جبلًا، كما فعل المسيحيُّون

---

٨٧ حول هذا الأمر انظر وجيه كوثراني، **الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا**، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٦.

٨٨ ميشال شيحا، **لبنان في شخصيته وحضوره**، مرجع سابق، ص ٢٦.

من قبل، وكما لا زالوا يفعلون»[٨٩]. مذذاك، استقرَّ تواجد هذه الأقليَّات في لبنان خاصَّة في الجبال التي تحوَّلت، بحسب شيحا، إلى «إقطاعات الأقليَّات». بالرغم من كُلِّ هذا، كانت هذه الأقليَّات، بنظر شيحا، امتدادًا لهؤلاء اللبنانيِّين القدماء الذين اختلطوا مع القادمين الجُدد. من هنا حافظ لبنان بشاطئه وجباله على شيء من «فرادته» و«خصوصيَّته» رغم كلِّ «الإعصارات الرهيبة منذ المماليك [إلى] السلجوقيِّين والمغول ثُمَّ [...] بني عثمان». هذه الفرادة والخصوصيَّة والتي عادت لتعي ذاتها ولتعبِّر عن نفسها من خلال ظهور «سلالة لبنانيَّة من أمراء جديرين لهذا الاسم. هؤلاء المعنيُّون الأفذاذ، فالشهابيُّون بعدهم، قد وعَوا أصالة هذه البلاد من خلال تفرُّديَّاتها، كما أوتوا حدسًا بمصيرها، [...]، إلى تقليدٍ لبنانيٍّ يجري في الدم»[٩٠]. هكذا، بعد أن أخفى الإسلام بمجيئه هويَّة لبنان، أتى المعنيُّون والشهابيُّون، كما يعرض شيحا، لإعادة إظهار هذه الهويَّة وهذه الشخصيَّة. وفي حين كانت السلطنة العثمانيَّة تسيق الاضطهادات ضدَّ الأقليّات، كان أمراء لبنان يوطِّدون شخصيَّة لبنان أكثر فأكثر جاعلين من لبنان أرض لجوء اجتذبت إليها العديد من رجال الدين والعلمانيّين، و«كادت تجذب أخيرًا إليه جميع رؤساء المذاهب المسيحيَّة في الشرق»[٩١].

بهذا، يَخلص شيحا إلى القول بأنَّ «شخصيَّة لبنان» تَبَلْوَرَت وتوطَّدَت نتيجة تواجد الأقليَّات الطائفيَّة فيه، حتَّى أنَّ هذا اللبنان بات «أرضَ ميعادٍ للأقليَّات القَلقَة». إنَّه «مرتَفَع تتصاعد منه كلُّ الصلوات وتتناهى إلى السماء»، «فسيفساء دينيَّة عزَّ على الأرض نظيرها». وعليه، تبدو شخصيَّة لبنان مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بهذه الأقليَّات الدينيَّة المتوالفة معًا على أرضه والخائفة «غريزيًّا» دومًا من «أكثريَّة» ما[٩٢]. الطوائف هذه هي ما يشكِّل «لبنانيّي اليوم». هويَّة هؤلاء، بحسب شيحا، ليست إلا «لبنانيَّ[ـة] لا أكثر ولا أقلّ [...]. إنَّ [اللبنانيّين هم] منوَّعٌ متوسِّطيٌّ شدّ ما خفيت معالمه. إنَّ [لبنان] له وجهه دون سواه. ولا يُستطاع فهم لبنان اليوم ما لم يُؤخذ هذا المنوَّع حسبما هو»[٩٣].

---

٨٩ المرجع عينه، ص ٢٧-٢٨.

٩٠ المرجع عينه، ص ٢٩.

٩١ المرجع عينه.

٩٢ المرجع عينه، ص ٣١.

٩٣ المرجع عينه، ص ٣٠.

بناء على هذه المقدّمات الشيحاويَّة، تبدو مقاربة مفكّرنا تحتمل الكثير من الليونة والواقعيَّة. فالنظام السياسي الطائفي في لبنان ليس إلا نتيجة هذا التراكم التاريخي الذي تميَّز منذ مجيء الإسلام بالطابع الديني. من هنا نلاحظ مهادنة شيحا للطائفيَّة. فهو لا يعتبرها آفة يجب اجتثاثها مباشرةً من الجسد اللبناني، بل هي انعكاس لواقع لبنان ولشخصيَّته. لا بل إنَّ شيحا يذهب في واقعيَّته إلى حدّ الدفاع عن هذه الطائفيَّة التي تؤمّن لكلّ طائفة المشاركة في الحياة السياسيَّة للبنان من دون أنْ تخاف من أكثريَّة ما تضطهدها أو تمارس الوصاية أو الغلبة عليها، فيقول: «بما أنَّ لبنانَ بلدٌ تتشارك فيه الأقليَّات الطائفيَّة، فلا يمكنه سياسيًّا أنْ يستمرّ طويلًا دون مجلسٍ نيابيٍّ يكون محطَّ التقاءِ الطوائف واتّحادها، بغيَة المشاركة في إجراء الرقابة على حياة الأمَّة السياسيّة. فحينما نستغني عن المجلس ننقل المناقشة لا محالة إلى المحراب أو في كنفه، ونُؤخّر بالمقابل التنشئة المدنيَّة. (وحينما لا يكون لنا مجلسٌ نيابيٌّ لا يكون لنا ما نصدُّ به ضغطًا عنيفًا يأتي من الخارج)»[٩٤].

فلنلاحظ معًا هذه المعادلة الشيحاويَّة الواضحة. شخصيَّة لبنان عام ١٩٤٣ هي انعكاس لتراكم تاريخي أدَّى إلى تواجد أقليَّات طائفيَّة متجاورة في الجبال وعلى الشاطئ اللبناني. هذا التواجد المتجاور هو في أُسّ لبنان وسببٌ لوجوده. أقليَّات تطمئن لكونها كُلّها أقليَّات، وتخاف غريزيًّا من كلّ أكثريَّة وكلّ مشروع أكثريَّة. هذه الصيغة المجتمعيَّة تتجسَّد سياسيًّا بالنظام الطائفي اللبناني، أو بما نسمّيه بـ«الطائفيَّة» التي تتمثَّل بدورها في مجلس نيابي تقوم فيه كل الطوائف بالمشاركة في الحياة السياسيَّة والاقتصاديَّة والمجتمعيَّة في لبنان. بهذا يكون مجلس النوَّاب محْوَر الحياة الوطنيَّة اللبنانيَّة وأساس السلم الأهليّ بين هذه الطوائف. وأكثر من هذا، يكون أساسًا في استمرار لبنان وجودًا سياسيًّا. غير أنَّ شيحا لا يبدو من القائلين بتأبيد الطائفيَّة. ذلك أنَّه يعتقد صادقًا بأنَّ لبنان سينتقل بديهيًّا إلى الحالة المدنيَّة التي يحتاج اختمارها لشروط ثلاثة: السلم الأهلي الدائم بين الطوائف اللبنانيَّة، الزمن الطويل، والتربية المدنيَّة. بغير هذا، لبنان، بحسب شيحا، مُهدَّدٌ بوجوده ككيان سياسي وكأرض ملجأ للأقليَّات الدينيَّة.

٩٤ المرجع عينه، ص ٣٨.

٢. جواد بولس: لبنان أقدم من طوائفه

على غرار شيحا، ينطلق جواد بولس[٩٥] من موقع لبنان الجغرافي في مقاربته لنشأة لبنان وللطائفيَّة فيه. غير أنَّه يفترق عنه عند لحظة مجيء الإسلام[٩٦]. فإذا كان قدوم الدين الحنيف سببًا مباشرًا في نشأة الطوائف الدينيَّة وتحويل لبنان أرضَ لجوء للأقليَّات الدينيَّة الهاربة من سطوة الإسلام السُنِّي، وبالتالي في تَبَلْوُر شخصيَّة لبنان، فإنَّ بولس يعتقد بأنَّ شخصيَّة لبنان تكوَّنت قبل هذا القدوم، وما نشأة الطوائف ضمن إطاره إلا نتيجة لتوطُّد هذه الشخصيَّة لا سببًا في تشكُّلها. بعبارة أخرى، إنَّ لبنان موجود منذ ما قبل وجود الطوائف الدينيَّة، بخلاف رأي شيحا الذي قال أنَّ وجود لبنان هو نتيجة لوجود الأقليَّات الدينيَّة فيه.

---

٩٥ ولد في زغرتا سنة ١٩٠٠. تنقَّل في دراسته ما بين مدرسة مار يوسف في زغرتا ومدرسة عينطورة للآباء اللعازاريّين ومدرسة زغرتا للرهبان الأنطونيّين. العام ١٩٢٢ حصل على إجازة في الحقوق من جامعة القدّيس يوسف ببيروت. دخل مكتب إميل إدّه للمحاماة، ثمّ ما لبث أن فتح مكتبًا له في طرابلس. عُيّن العام ١٩٣٤ وزير دولة في الحكومة الثلاثيّة على أثر تعليق الدستور. له العديد من المؤلّفات وشارك في تأسيس العديد من الجمعيّات الثقافيّة. توفّي في ١٦ أيلول ١٩٨٢. لمزيد من المعلومات عن سيرة حياة بولس ومؤلّفاته راجع: ماجد عكر جبور، «صورة لبنان في فكر جواد بولس»، في **مؤرخون من لبنان**، دار النضال، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٣٩-١٥٣؛ الياس القطار، **مؤرخون من لبنان**، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٦٩-١٨٠؛ **مجلة الحكمة**، ٣(١٩٩٧) ٢٥ أيلول ١٩٩٧، بيروت، ص ٢- ٦٩. وهذا العدد كرّسته مجلّة **الحكمة** لذكرى الراحل جواد بولس، وقد شارك في كتابة المقالات العديد من رجال الفكر في لبنان، أهمّهم: روبير بولس (ص ٢-٣)، غسّان تويني (ص ٨-٩)، ماغي الأشقر الحاجّ (ص ١٠)، هكتور اسطفان الدويهي (ص ١١-١٢)، جورج رحمه (ص ١٣-١٥)، بولس سعاده (ص ١٦)، سعيد عقل (ص ١٧)، نقولا زياده (ص ٣٨-٥٣)، جوزف لبكي (ص ٦٧-٦٩)، وليم الخازن (ص ٢٨-٣٢)، حسان حلاق (ص ٣٩-٤٠)، كريستيان حلو (ص ٤١-٤٣).

٩٦ إنَّ أفكار جواد بولس الواردة في هذا النص استقيناها من كتبه: جواد بولس، **لبنان والبلدان المجاورة**، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، ١٩٧٣؛ **التحولات الكبيرة في تاريخ الشرق الأدنى منذ الاسلام**، بيروت، دار عواد، دون تاريخ؛ **تاريخ لبنان**، بيروت، دار النهار، ١٩٧٢؛ **الأسس الحقيقية للبنان المعاصر**، بيروت، مؤسسة جواد بولس، ١٩٥٣؛ **أهمية التاريخ والجغرافيا في نشوء الأمم والشعوب**، جونيه، دار الأبجدية، دون تاريخ؛ كما من محاضراته في الندوة اللبنانيَّة:

Jawad BOULOS, « Le Patrimoine libanais : Le milieu ethnique libanais, la Nation libanaise, Réalité sociales », Les Conférences du Cénacle, n°3-4, 1953, Beyrouth, p. 94-118. (Série : Patrimoine Libanais, prononcée le 2 février 1953) ; « L'Histoire : ses lois et ses leçons ; L'Orient à la lumière de l'histoire », Les Conférences du Cénacle, n°4, 1954, Beyrouth, p. 137-155. (Série : Culture et interférences ; prononcée le 1 février 1954) ; « Les fondements géographiques du Liban contemporain », Les Conférences du Cénacle, n°1, 1956, p. 1-20. (Série : Le Liban et son destin ; prononcée le 28 novembre 1955) ; « Le patrimoine libanais et sa réactivation », Les Conférences du Cénacle, n°3, 1965, Beyrouth, p. 10-36. (Série : Les coordonnées libanaises 1964-1965 ; prononcée le 18 janvier 1965).

في الواقع، لم يكن همُّ جواد بولس الأساسيّ البحث عن نشأة الطائفيَّة في لبنان، بل كان همُّه الأوَّل مواجهة التيَّار الذي يعتبر أنَّ لبنانَ كيانٌ مُصْطَنَعٌ، وذلك بالاستناد إلى التاريخ. كلُّ هدف بولس من كتاباته عن لبنان كانت للقول بأنَّ جذور لبنان عميقة جدًّا وضاربةٌ في العصور القديمة والبعيدة. لبنان عند بولس «تجمُّعٌ جغرافيّ، إثنيٌّ أو سياسيٌّ»، وهو يؤلِّف مع مصر وبلاد ما بين النهرَيْن أحد أقدم البلدان في العالم. إذًا، وجود لبنان وشخصيَّته المميَّزة فضلًا عن طابعه الفريد ودوره التاريخيِّ، كُلُّها كناية عن حقيقة بارزة ومتواصلة بوضوح منذ فجر التاريخ.

عليه، وكما ذكرنا آنفًا، ينطلقُ بولس كشيحا من موقع لبنان الجغرافيِّ الذي يعتبره «حجر الزاوية» والعامل الثابت الذي حدَّد تطوُّر اللبنانيِّين ونشاطهم. لبنان، عنده، هو شرقيٌّ ومتوسِّطيٌّ في آن معًا، كما أنَّه ممرٌّ بحريٌّ وبريٌّ.

إذا كان شيحا يربط ولادة لبنان بعمليَّة التراكم التاريخي المتمثِّلة بتوافد الطوائف الدينيَّة الأقليَّة، فإنَّ العامل الحاسم في تكوين لبنان عند بولس هو جغرافيٌّ بامتياز. يقول بولس: «لبنان وحدة جغرافيَّة واضحة التفرُّد»[٩٧]. فقدوم الطوائف الدينيَّة إلى لبنان، عنده، يبدو «حديثًا نسبيًّا» إذا نظرنا إلى «تاريخ لبنان الطويل الذي شهد حِقبًا متشابهة في مراحل متقطّعة واستثنائيّة». وعليه، لبنان كان قبل طوائفه، إنَّه منطقة طبيعيَّة غير مجزَّأة، وهو منفصل طبيعيًّا عن سوريا. وهذه المنطقة الطبيعيَّة غير المجزَّأة هي معزولة ومغلقة بواسطة الطبيعة، وتتضمَّن مناخًا وعواملَ طبيعيَّة متشابهة. وكونها متجانسة العناصر الطبيعيَّة، فهي التي أنتجت شعبًا متفاوت التجانس وأفرادًا متشابهين ومتوافقين أو مهيَّئين للتوافق.

يُحدِّد بولس حدود لبنان الطبيعيَّة على الشكل التالي. فمن الغرب يحدُّه البحر المتوسِّط. شرقًا، تفصله عن سوريا جبال عالية، وجنوبًا وشمالًا تفصله عن فلسطين وسوريا منخفضات وأنهر. أمَّا جبل لبنان فهو، عند بولس، «عمود البلاد الفقريّ ووسطها الجغرافيِّ، ويُكوِّن سورًا يمتدُّ بعلو يتراوح بين ألف وثلاثة آلاف متر على طول ١٧٠ كلم، ينحدر انحدارًا قويًّا إلى هضبة البقاع شرقًا ونحو

---

[٩٧] J. Bolos, «Les éléments géographiques du Liban contemporain», op. cit.,

المتوسّط غربًا». هذه العوامل الطبيعيَّة المميِّزة هي التي سمحَت «للبنان بأنْ يكون له حياةٌ خاصة، و[هي التي] حافظت على استقلاليَّته التاريخيَّة والسياسيَّة تجاه جيرانه في الشرق وفي علاقته بالغرب أيضًا، ودفعته إلى التوجُّه نحو المتوسّط». من ناحية أخرى، تحوَّل لبنان بفضل جباله ملجأً تَفِدُ إليه مجموعات متميِّزة لتنمو «بجوٍّ من الحريَّة» ضمن ربوعه. وإذا أضفنا إلى صفة الملجأ هذه صفة البحر المُنفَتِح على العالم، يصبح لبنان أرضًا خصبة لتنامي مشاعر الحريَّة والاستقلاليَّة والانفتاح والعالميَّة داخل نفس كل قاطن لهذه الأرض. إذًا، وبحسب بولس، هناك شخصيَّة لبنانيَّة تكوَّنت بفعل العوامل الطبيعيَّة، وهذه الشخصيَّة هي ذات ذهنيَّة ومؤهِّلات وعادات خاصَّة بها. فبات المجتمع اللبناني «ليبراليًّا مُتحرِّرًا»، مُتمَسِّكًا بحقِّه في المبادرة وفي الحريَّة الفرديَّة. وبالتالي بات التوق إلى الحريَّة والاستقلال والانفتاح في آن علامة خاصَّة باللبناني تطبع كلَّ جماعة استوطنت لبنان بغضِّ النظر عن الهويَّة أو الطائفة التي تنتمي إليها. فإذا كانت الطوائف الدينيَّة قد أتت إلى لبنان لتحتمي فيه، فذلك يعود لطبيعة لبنان ولكونه بلد حريَّات منذ القديم.

إنطلاقًا من هذه المعطيات، فإنَّ «الأمَّة اللبنانيَّة»، عند بولس، ليست مجموعة طوائف، كما هي الحال عند شيحا، بل هي مجموع أفراد يتميَّزون بالسمات المشتركة التي أوجدتها الطبيعة اللبنانيَّة المُتفَرِّدَة. إنَّها عنده مُطابقة لمواصفات تعريف الأمَّة الحديثة[٩٨]. إنَّها «حقيقة اجتماعيَّة، مُكَوَّنة بفعل الجغرافيا والتاريخ ومُلتَحِمَة بِفَضْل إرادة سُكَّانها»[٩٩]. بعبارة أخرى، وبغضِّ النظر عن الانتماء العرقي والديني للأفراد في لبنان، فإنَّهم يتميَّزون بصفات شديدة التجانس مُتأتِّية من تَفَرُّد الطبيعة والجغرافيا اللبنانيَّتَيْن. وهذه الصفات بالذات هي ما يُميِّزهم عن شعوب البلدان الأخرى المُتاخمة أو البعيدة. وعليه، فإنَّ الطوائف الدينيَّة في لبنان، وبالرغم من تنوُّع مُعتقداتها الدينيَّة، هي، بالنسبة إلى بولس، قريبة من الناحية الإثنيَّة والنفسيَّة. ودليل بولس على ذلك هو أنَّ سكان لبنان القدماء اعتنقوا في الماضي، وإبَّان عصور مختلفة، ديانات متنوِّعة.

---

٩٨ Cf. J. R. SURATEAU, « Nation », Dictionnaire historique de la révolution française, Paris, PUF, 1989, p. 781 – 782 ; et André BURGUIERE, « Nation », Notions, Encyclopedia Universalis, Paris, 2004, p. 692 – 694 ; et D. A. MOGGACH, « Nation », Les Notions Philosophiques, Paris, PUF, 1990, p. 1723, 1724, 1725.

٩٩ Jawad BOULOS, « Patrimoine libanais. Le milieu ethnique libanais, la nature libanaise réalité sociale », op. cit., p. 110.

صحيح أنَّ «في لبنان طوائف دينيَّة كالموارنة مثلاً والدروز والشيعة أو المتاولة، وقد جاءت العناصر الأولى منهم إلى لبنان من سورية ومصر والعراق وبلاد فارس بحثًا عن الحريَّة، لكنَّ نواة هؤلاء الأوائل الذين قدموا تميَّزت بقلَّة عددهم. غير أنَّ خلفاءهم تزايدوا فيما بعد بفضل الأتباع المحليِّين الذين التحقوا تدريجيًّا بمجموعاتهم. وهكذا ومهما قيل، فإنَّ تقسيم اللبنانيِّين إلى مجموعات إثنيَّة متباينة هو تقسيم خاطئ. فالمجموعات الطائفيَّة المختلفة في هذا البلد هي حصيلة مزيج إثني مستقرٌّ، مؤلَّف من قاعدة أصليَّة، هي بالنسبة إلى الجميع، طُعِّمت إبَّان العصور الغابرة، بعناصر من أعراق مختلفة. فهذه العناصر المستوردة، القليلة العدد نسبيًّا، اندمجت منذ زمن بعيد بمجموعة السكَّان الأصليِّين وبَوتَقَتْها البيئة»[١٠٠]. برأي بولس، إنَّ اللبنانيِّين هم مزيجٌ مركَّبٌ، وهم نسبيًّا أنسباء إلى حدٍّ ما. فالانقسامات الطائفيَّة لا تمتُّ إلى العِرق بصلة. فالعناصر التي يتكوَّن منها الشعب اللبنانيُّ هي بالإجمال وإلى حدٍّ ما: «أرضيَّة متوسّطيَّة وساميَّة تُحرِّكُها باستمرار وعبر العصور، دفعات مهاجرة استوعبها وتشرَّبها العامل اللبناني وطَبَعَها بطابعه الخاصّ، تِبْعًا لسُنَن الجغرافيا البشريَّة»[١٠١].

من هنا، بات بإمكاننا أنْ نفهم مفهوم الطائفيَّة عند بولس. فالطائفيَّة في لبنان، والتي برأي بولس تكرَّست في ميثاق ١٩٤٣ الذي تقوم عليه الدولة اللبنانيَّة الحاليَّة، ليس اتفاقًا بين طوائف البلد الدينيَّة بقدر ما هو تطبيق أصيل لتعريف الأمَّة المعاصرة التي يتشارك أفرادها الكثير من القواسم المشتركة التي كرَّستها الجغرافيا اللبنانيَّة على مرِّ آلاف السنين. إنَّه تعبيرٌ عن التضامن بين الأفراد في لبنان؛ هذا التضامن هو «الشرط المطلوب الذي هو أساس الأمَّة ولحمتها وسداها»[١٠٢].

أمَّا عن النزاعات الطائفيَّة التي شهدها لبنان، فيردَّها بولس ليس لأسباب طائفيَّة بحتة، بل هي «بعيدة كلّ البُعد عن أنْ تكون عوارض مرضٍ حقيقيٍّ وعميق، وليست سوى حركات سطحيَّة مُصْطَنَعَة افتَعَلَها مُحرِّضون اختصاصيُّون ذوو مصلحة. إنَّ هذه الظواهر التي تظهر هنا وهناك والمُصْطَبِغَة بصبغةٍ دينيَّة، تخفي في الواقع، مصالحَ

---

١٠٠ Jawad BOULOS, « Patrimoine libanais. Le milieu ethnique libanais, la nature libanaise, réalité sociale », op. cit., p. 111.

١٠١ Ibid, p. 115.

١٠٢ Ibid, p. 116.

خاصَّة مُتضاربة». بناء على كلّ ما قدَّمه، لا يتردَّد بولس في دفاعه عن المعادلة الطائفيَّة التي كرَّسها ميثاق ١٩٤٣، ذلك أنَّها، عنده، ليست إلَّا نظامًا يؤمِّن «الحريّة و العدالة السياسيَّتَيْن في توازن الطوائف الدينيَّة، خاصَّة بغياب الأحزاب المنظَّمة». مرتكزًا على نصوص رأس شمرا المكتوبة حوالي العام ١٤٠٠ ق. م. -والتي تُظهر كيف أنَّ الشعوب الكنعانيَّة تُؤلِّف تجمُّعَيْن كبيرَيْن، يعبد أحدهما الإله «بعل» والآخر الإله «إيل»، إلهَيْ البلد الكبيرَيْن- يقول بولس بأنَّ ميثاق لبنان الحالي ليس إلا التعبير المعاصر المتوارث عن تلك الحقبة الكنعانيَّة. فكما نجح الكنعانيُّون في توليد «فسيفساء الطوائف المتعدِّدة الآلهة» والتي كانت في أساس إنشاء «الدول الجماعيَّة الكبرى، واتِّحادات الدول الأوائل، وجمهوريَّات العالم الأول»، فإنَّ لبنانيِّي اليوم ينجحون، بواسطة ميثاقهم الطائفي، بتوليد كيان اتحاديٍّ يجمع ما بين «شعوبه المتسامحة». فمسيحيُّو ومسلمو اليوم، هم حصيلة هذه البيئة الفريدة اللبنانيَّة، إنَّهم وريثو سكَّان لبنان القدماء الذين أسَّسوا أولى جمهوريَّات العالم.

وعليه، يَخلُصُ بولس إلى أنَّ الطائفيَّة، التي هي «التسوية الحاليَّة بين الطوائف ليست إذًا ظاهرة فريدة ولا عابرة، ولا الأمر هدنة موقَّتة بين متحاربين مُتْعَبين، ينوون متابعة الصراع في أوَّل فرصة. فالعناصر المقرِّرة التي أدَّت إلى هذا الاتِّفاق، أبعد من أنْ تكون موقَّتة وعابرة، بل على العكس هي دائمة نسبيًّا»[١٠٢]. لهذا لا نجد بولس ساعيًا لإيجاد بدائل عن الطائفيَّة، فهي عنده مكوِّن طبيعي وتقليد متوارث عبر العصور. إنَّه تعبير حقيقي عن إرادة اللبنانيِّين بالعيش معًا يقوم على عناصر أنتروبولوجيَّة باتت راسخة في التاريخ بسبب ثبات الجغرافيا.

---

١٠٢ Ibid., p. 117-118.

٣. كمال جنبلاط: لبنان كونفدراليّة طوائف

على غرار زميلَيه الندويَّين، ينطلق كمال جنبلاط في مقاربته مسألتَي الطوائف والطائفيَّة من موقع لبنان الجغرافي[١٠٤]. فإذا كانت سلسلة جبال لبنان في نظر بولس حجر الزاوية في التركيب الجغرافي للبنان، فإنَّها عند جنبلاط «سلسلة فقريّة هائلة لحيوان عظيم»[١٠٥] تشكّل، من جهة، واجهة على البحر، ومن جهة أخرى، سدًّا وحاجزًا طبيعيًّا وعقبة. هنا يلتقي جنبلاط مع بولس في أنَّ هذا التركيب الجغرافي للبنان بالتكافل مع الزمن الطويل كان السبب الأساس في خلق «واقع لبنانيٍّ أصيل قد لا تخلو منه حقبة أو جيل، واقع سياسيٍّ مستقلٍّ ولكن ليس دائمًا تمام الاستقلال نظرًا لمستلزمات التبادل والاقتصاد البحريّ والسياسة التي كانت تضطرُّ اللبنانيّين القدماء أحيانًا إلى مسايرة مصر أو الاعتراف بنفوذ العراق على هذه البلاد [...] كما هي الحال اليوم عينًا بعين، والتاريخ المنبثق من صميم الأوضاع الجغرافيَّة قليلاً ما يتبدَّل»[١٠٦]. يبدو جنبلاط أقرب إلى بولس منه إلى شيحا في اعتبار أنَّ موقع لبنان وجغرافيَّته هما السببان في هجرة السكَّان منه وإليه. بحسب جنبلاط، لبنان بلدٌ «متوسطيٌّ» أكثر منه أي شيء آخر. وهذا الواقع المتوسطي هو الذي فَرَضَ على لبنان منذ أقدم العصور أنْ يكون بلدًا تجاريًّا. وبسبب هذا النشاط التجاريّ والوضع العلميّ المتقدِّم كانت اليقظة السياسيَّة والنهضة الاستقلاليَّة والنزعة الدائمة عند اللبناني نحو الحريَّة الشخصيَّة والديمقراطيَّة والسعي للبحبوحة. لا بل إنَّ هذا الواقع المتوسطيّ بكلِّ نتائجه كان الممرُّ نحو أنْ يكون الأرض الخصبة لنشأة الفكرة العربيَّة.

قد يكون جنبلاط أكثر محاضري الندوة صراحة ووضوحًا في التكلُّم عن كون لبنان فدراليَّة مناطق وفدراليَّة طوائف. إذ نراه يشرح أثر الوديان والتقاطيع الجغرافيَّة الطبيعيَّة في تكوين «أحواض مغلقة على نفسها تَلَمْلَمَت فيها الجماعات القادمة إلى لبنان، فطُبِعَت بطابع الوادي أو الإقليم الخاصّ». وفي هذه الأوضاع المُحصَّنة طبيعيًّا والمُقفَلَة على كلِّ دخيل، أقامَت وتَكوَّنت بعض العائلات الروحيَّة اللبنانيَّة الكبرى. فكلُّ

---

١٠٤ كمال جنبلاط، «لبنان في واقعه ومرتجاه»، **محاضرات الندوة**، ١١ (١٩٥٧)١، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٣٧-٧٨.

١٠٥ المرجع عينه، ص ٤٠.

١٠٦ المرجع عينه، ص ٤٢.

منطقة في لبنان يمكن تجزئتها إلى أقاليم طبيعيَّة صغيرة ووحدات معنويَّة اجتماعيَّة من هذا النوع، و«هذه التقاطيع الطبيعيَّة قد تَتَوافَق كثيرًا مع المديريَّات التي أوجَدَها بفطنة بالغة نظام لبنان القديم، وربما كان هذا التقسيم الإداريّ الطبيعيّ أحد أسباب الاستقرار والانضباط الإداريّ والسياسيّ الذي نَعِمَ به لبنان الصغير في عهد المتصرفيَّة»[١٠٧]. انطلاقًا من هذا الواقع، يبدو لبنان، بحسب جنبلاط، «اتِّحادًا فيدراليًّا واقعيًّا للقرى والأقاليم والتقاطيع الجغرافيَّة الطبيعيَّة، كما أنَّ واقعه الحديث [...] يُشكِّلُ اتِّحادًا فدراليًّا ما بين جبل لبنان الصغير [...] وما بين المُدن الساحليَّة، ما بين لبنان المُقيم ولبنان المُهاجر، بين هذا السَّيْل من المتعيِّشين واللاَّهين والتجَّار وأرباب الاقتصاد واللاجئين الذين يؤمُّونه من جميع أقطار الدول العربيَّة وبين هذا السَّيْل الآخر من أبنائه الذين يغادرونه لأجل التعيّش. [...] فلبنان السياسيُّ قائمٌ على هذا التنوُّع الغريب العجيب، منه يَستمدُّ هذه الحريَّة وهذه السماحة وهذه التقاليد الراسخة في الشورى والديمقراطيَّة [...]. لبنان وُجد فعلاً ليكون بلدَ اللاَّمركزيَّة، بلدَ الكونتونات. [...] ولم ينجح حكمٌ في لبنان سوى حكم اللاَّمركزيَّة [...] وإنّما الديمقراطيَّة السياسيَّة الناجحة في النهاية لا تقوم إلاَّ على مرتكز قويٍّ ومتطوِّر من الديمقراطيَّة البلديَّة المحليَّة»[١٠٨].

كما شيحا، يرى جنبلاط أنَّ الطوائف في لبنان استطاعت عبر التاريخ الطويل أنْ تتحوَّل إلى «مؤسَّسات اجتماعيَّة وسياسيَّة»، بحيث بات لبنان «اتِّحادًا فدراليًّا» لها. إتِّحادٌ ليس محصورًا فقط بهذه العائلات بل إنَّ له طابعًا عالميًّا يعطي لبنان شكلاً من أشكال الرسالة الحضاريَّة. إنَّها «محاولة تأليف ضخمة ومحاولة تعاون وانسجام بين النصرانيَّة والإسلام وجميع المذاهب والفِرَق والطُرُق الفكريَّة المشتقَّة عنها، [...]، والتي هي في الواقع البقايا التاريخيَّة والرواسب الباقية للقضايا الفكريَّة والفلسفيَّة التي خَضَّت في ما قبل الشرق على توالي الأحقاب، وتفاعَلَ العقلُ العربيُّ الشرقيُّ مع مختلف الحضارات الكبرى القادمة إلينا من الشرق الأقصى والهند وإيران الوسطى والصغرى حتَّى أوروبَّا»[١٠٩]. فجأة، يصبح لبنان عند جنبلاط «تجمُّعًا فسيفسائيًّا على نطاق أنموذجيٍّ مُصَغَّرٍ لمنطقة العالم العربيِّ، بل للشرق الأوسط كلِّه، كما كان عليه

---

١٠٧ المرجع عينه.

١٠٨ المرجع عينه، ص ٤٩.

١٠٩ المرجع عينه، ص ٥١.

في تسلسل تطوُّرات التاريخ، فإذا تَعَمَّقْنَا قليلًا جدًّا في الكشف عن جذور هذه المذاهب الفلسفيَّة والفكريَّة [للطوائف اللبنانيَّة] لتَبَيَّنَ لنا بوضوح أنَّ العائلات الروحيَّة اللبنانيَّة تُكوِّن في الواقع فروعًا لحضارات أو ثقافات أو جماعات عميقة الأصول في التاريخ»[١١٠].

في هذا الإطار، الذي يبدو فيه جنبلاط قوميًّا لبنانيًّا بكل ما للكلمة من معنى، لا ضير من عرض نظرته إلى العروبة. فالعروبة عنده ليست رابطة قوميَّة بقدر ما هي «رابطة حضاريَّة». حتَّى أنَّ جنبلاط يبدو عدائيًّا لا بل ساخرًا من الدعوات إلى الوحدة العربيَّة، وهو يدعو العرب لاتِّخاذ لبنان، بطبيعته السياسيَّة الفدراليَّة— القائمة على التقاسم الطائفي للسلطة بما يعكس الواقع الاجتماعي والديمغرافي والتاريخي للبنان ولعائلاته الروحيَّة—، مثالًا لهم من حيث الانفتاح والتفهُّم والعقلانيَّة. إذ يقول إنَّه على الدول العربيَّة، ولتحقيق الاتِّحاد في ما بينها، أنْ تسير على خُطى لبنان الذي استطاع بواسطة العقلانيَّة، أنْ يقوم ويتطوَّر، ويكون اتِّحادًا فدراليًّا شديد الغرابة لتنوُّع أغرب من الأقاليم والعائلات الروحيَّة والقرى والمدن ولملتقى الحضارات القديمة والحديثة. وقد يكون لبنان في هذا الاتِّجاه الاتحاديِّ المُتفهِّم الرحب مثالًا لسواه من شقيقاته وجاراته الدول العربيَّة، ومن ضمنها سوريا. [...] فجميع هذه الدول تستطيع أنْ تتوجَّه إلى الروح الفدراليَّة التي تؤمِّن الاستقرار الداخليِّ وترضي الأقليَّات المذهبيَّة والإثنيَّة وتؤلِّف وتربط بين تنوُّع أقسام الوطن»[١١١]. في نهاية محاضرته، لم يتردَّدْ جنبلاط في إعلان لبنان «بلدًا للعقل، بلدًا للعقلانيَّة: أثينا هذه البقعة من الشرق». أمَّا أدوار البطولة والحروب، أو ما يسمِّيه «دور إسبرطه» فهي، بحسبه، ليست مرسومةً للبنان، بل متروكة لغيره.

من هنا يمكننا أنْ نستخلص أنَّ جنبلاط يبدو متفهِّمًا في قراءته للواقع الطائفي في لبنان. لا بل إنَّه يذهب إلى أبعد من هذا في وصفه لفدراليَّة الطوائف، أي للطائفيَّة، بأنَّها «رسالة حضاريَّة» توالف ما بين المسيحيَّة والإسلام، وما بين الفرق الدينيَّة والفلسفيَّة العديدة المتواجدة في لبنان والتي تمثِّل إرثًا حضاريًّا وفكريًّا تاريخيًّا. تبدو الطائفيَّة بحسب جنبلاط في هذه المحاضرة انعكاسًا للعقلانيَّة اللبنانيَّة، تلك العقلانيَّة القادرة على إيجاد اتِّحاد ما بين كلِّ العائلات الروحيَّة والفلسفيَّة في لبنان

١١٠ المرجع عينه.

١١١ المرجع عينه، ص ٦٧.

وما بين الشعوب المتنوِّعة. غير أنَّه لا يفوت جنبلاط أنْ يحذِّر من أحد الأوجه السلبيَّة للطائفيَّة. إنَّه «التعصُّب الطائفي». من هنا تشديده على دعوة اللبنانيِّين لحفظ لبنان بلدًا «للتسامح الديني الحقيقي، لا بلد التعايش الديني، [بلدًا حيث تسود] روح من الاشتراك في تقدير قداسة الأولياء وتكريمهم [...]، لعلّ فيها السبيل للقضاء على التعصُّب الطائفيِّ، على روح التفرقة، وهذه الروح هي في الواقع أفضل ما في لبنان»[١١٢].

الفصل الثالث

الطائفيَّة كعامل سلبي في الصيغة اللبنانيَّة

١. إدوار حنين ولعنة الطائفيّة

بخلاف محاضرينا الثلاثة الذين سبقوا، يعتبر العديد من محاضري الندوة اللبنانيَّة أنَّ الطائفيَّة ليست فقط عاملاً غريبًا على طبيعة الاجتماع اللبناني بل إنَّها أيضًا سببٌ في تهديد مستقبل لبنان ومستقبل تطوُّره. إدوار حنين[١١٣] من بين هؤلاء الذين لا يرَون في الطائفيَّة إلَّا «بعبعًا» يستعمله المسؤولون في لبنان «دستورًا» و«شرعةً» و«سلاحًا» لإبقاء اللبنانيِّين في حالة من «الرجعيَّة واللعنة»[١١٤]. في حين يربط كلٌّ من شيحا وبولس وجنبلاط الطائفيَّة بنشأة الطوائف وتكوُّن لبنان التاريخي، فإنَّ حنين يرفض أنْ يراها «بنتًا للقداسة» بل يصفها بـ«أخت السياسة». إنَّها «غير الطوائف، بل مزيجٌ من قشور الدين من دون لبِّه، ومن شعائر الإيمان من دون الإيمان، ومن غيرة القساوسة والمشايخ من دون رأفتهم واستلهام ربِّهم، ومن سذاجة اللبنانيِّ من دون فطنته وذكائه،

---

١١٣ ولد في كفرشيما سنة ١٩١٣. نال إجازة المحاماة من جامعة القدّيس يوسف في بيروت سنة ١٩٣٤. منذ ١٩٥٧ وصل إدوار حنين إلى البرلمان على لائحة «الكتلة الوطنيّة» عن دائرة بعبدا—المتن الأعلى. انتُخب رئيس لجمعيّة أهل القلم العام ١٩٦٥. تسلّم الأمانة العامّة في حزب «الكتلة الوطنية» لعشر سنوات. من مؤسّسي الجبهة اللبنانيّة، وعهدت إليه الأمانة العامّة فيها منذ إنشائها إلى أن استقال منها العام ١٩٨٧. أنشأ مجلّة الفصول اللبنانية. له مجموعة كبيرة من المقالات والمحاضرات والكتب السياسيّة. كان نائبًا ووزيرًا لمرَّات عدَّة، أنظر: **طوني يوسف ضو**، وجه لبنان الأبيض معجم القرن العشرين، بيروت، M.C.A. s.a.r.l، [د.ت]، ص ٦٣، ويوسف قوزما الخوري، البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤، بيروت، مؤسسة الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦، ص ٦٢٤، ٧١٦، ٧٨٩، ٨٧٤، ١١٦٠.

١١٤ إدوار حنين، «الطائفية في لبنان. نشأتها وحقيقتها»، **محاضرات الندوة**، ٤(١٩٥٠)٧-٨، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ١٠٢.

ومن عمل السياسة من دون وعيها أو ضميرها، ومن خبث السياسيِّين وقساوة قلوبهم". بخلاف المحاضرين السابقين، يرفض حنين أنْ يُقارب الطائفيَّة في بُعدها التاريخي والمجتمعي مُصرًّا على مقاربته الوجدانيَّة التي لا ترى في الطائفيَّة إلَّا معنًى سلبيًّا يُباعد ما بين الطوائف.

عند حنين، الطائفيَّة ليست أبدًا انعكاسًا للواقع اللبناني. بالعكس تمامًا، إنَّها «مخلب» زرعه المستعمر البريطاني للتفريق بين اللبنانيِّين المتوحِّدين ضمن إطار الإمارة اللبنانيَّة. يقول حنين: «لقد عرف البريطانيُّون أنَّ في لبنان طوائف. وعرفوا أنَّ كبيرَتي هذه الطوائف هما: المارونيّة، وعدد أبنائها يومذاك في جبل لبنان ٩٥٣٥٠ مارونيًّا؛ والدرزيَّة وعدد أبنائها يومذاك ٣٥٦٠٠ درزيًّا. وعرفوا أنَّ للروم الكاثوليك ١٠٩٠٤ شخصًا، وللروم الأورثوذكس ٢٨٦٠٠ شخصًا، وللمتاولة ١٢٣٣٠ شخصًا، وبعض اليهود، وبعض المسلمين العثمانيِّين. في ما عدا، كان السنَّة من أتباع السواحل. وعرفوا ولا شكّ، من وجود الفرنسيِّين على أرض لبنان منذ ما يقارب عهد الصليبيِّين، أنَّ للموارنة صديقة عريقة هي فرنسا [...] ويعرفون أنَّهم إذا دلُّوا أورثوذكس لبنان إلى صديق قد لا يرفضونه. وإذا وجَّهوا كاثوليك لبنان إلى صديق قد لا يرفضونه. ويعرفون في الكثير الذي يعرفون، أنَّهم أصدقاء الدروز [...] وإذا بعد حين لكلِّ طائفة في لبنان دولة، ولكلِّ فرد من أبناء الطائفة ظهر، ولكلِّ جماعة نبيّ يصلُّون عليه غير الأنبياء المُرسَلين»[١١٥].

فاللوحة عند حنين تتمثَّل في كون الإمارة اللبنانيَّة —إبَّان الحكم الشهابي— وحدة سياسيَّة واجتماعيَّة منسجمة العناصر. إنَّها إمارة تكتنفُ «جسم الأمَّة اللبنانيَّة»[١١٦] متجاهلًا كلَّ التراكم التاريخي المكوِّن للطوائف في الشرق، يعتبر حنين أنَّ الطوائف ليست إلَّا نتيجة سياسة التفرقة التي مارَسَها إبراهيم باشا المصري بين الموارنة والدروز وسياسة تعزيز التناقضات الطائفيَّة التي مارسَتها بريطانيا لهدم الإمارة اللبنانيَّة. هذه السياسة التي نجحَت وتكرَّسَت في مذابح ١٨٤١، ١٩٤٥ و١٨٦١. ويروي حنين «المؤامرة البريطانيَّة على الشكل التالي: «[البريطانيُّون يتوجَّهون إلى الدروز] جبلكم جبل الدروز يُدعى [...] وهل يحكم الدروز أميرٌ ليس من الدروز. على أنَّ البريطانيِّين كانوا يعلمون أنَّ أكثريَّة سكَّان الجبل اللبنانيِّ [...] ليست درزيَّة [...]، فهبَّ

١١٥ المرجع عينه، ص ١٠٨.

١١٦ المرجع عينه، ص ١٠٩.

الدروز لساعتهم يطالبون بحاكميَّة الجبل. فنتج أنْ سقطت الإمارة مع سقوط الأمير بشير ملحم قاسم شهاب. [...] ثمَّ قالوا للدروز إنْ لم يكن كلّه فجلّه. فطفق الدروز يقولون إنَّهم لا يخضعون لحاكم ماروني. وإنَّه إذا تعذَّر إسناد حكم الجبل الى واحد من إقطاعيّيهم فلا أقلّ من أنْ يُسند إليه حكم المقاطعات الدرزيَّة. فنشأت من هنا، فكرة القائمقاميَّتَين [...]. وطبيعي أنْ يكون الموارنة والمسيحيُّون الآخرون ومَنْ وراءهم بالمرصاد. وقد كانوا أكثريَّة في قلب المقاطعات الدرزيَّة كما كانت الحال في العرقوب، وفي الجردَيْن، وفي الغربَيْن، وفي إقليم التفاح، وفي المناصف والشحَّار، وفي إقليم الخرُّوب، وفي جزّين. فلقنُّوا على كونهم الأكثريَّة، أنْ يثيروا قضيَّة الأقليَّات المسيحيَّة في المقاطعات التابعة للقائمقاميَّة الدرزيَّة. وأنْ يقولوا إنَّهم لا يخضعون لحُكْم حاكم من الدروز»[١١٧]. فكان إذًا نظام القائمقاميَّتَيْن الذي ثبَّت، بحسب حنين، الطائفيَّة، وثبَّت الأحقاد في الصدور، ورسّخ في «عقول الناس، وفي أعراقهم، أنَّ مشكلتهم الوحيدة هي كونهم طوائف. فعُمِّدَت الطائفيَّةُ هكذا مذهبًا سياسيًّا وقد يكون المذهب الوحيد الذي عمَّر وعاش»[١١٨].

وعليه تبدو الطائفيَّة عند حنين عاملًا سلبيًّا، من هنا وجوب محاربته وإلغائه. وهذا الأمر لا يكون برأيه إلا بالخروج من الانتماء الطائفي للعودة للإنتماء «القومي اللبناني» كما كان سائدًا زمن الإمارة اللبنانيَّة وقبل أنْ تعبث به أيدي القوى الخارجيَّة من بريطانيَّة ومصريَّة وعثمانيَّة.

٢. موريس صقر: الطائفيّة تسوية مسيئة للاجتماع اللبناني

الصحافي موريس صقر[١١٩] يبدو أكثر واقعيَّة في مقاربته للموضوع حتَّى ولو كان من هؤلاء القائلين بأنَّ الطائفيَّة باتت مرضًا ينبغي اقتلاعه من الحياة اللبنانيَّة. تاريخيًّا، يعتبر صقر أنَّ الطائفيَّة كانت نتيجة دخول العامل الديني إلى لبنان والمتمثِّل

---

١١٧ المرجع عينه، ص ١١٠-١١١.

١١٨ المرجع عينه، ص: ١١٢.

١١٩ ولد العام ١٩١٥، صحافيّ وناقد، له العديد من المؤلّفات أهمّها: **أزمة الفكر العربي، الساعة الصفر، على هامش الفكر الوجودي**. توفيّ العام ١٩٧٥. أنظر: جميل جبر، **معجم أسماء العلم في لبنان**، بيروت، [د.ن]،٢٠٠٣، ص ٩٢.

من ناحية بمجيء الإسلام، ومن ناحية ثانية بقدوم الموارنة إلى جبال لبنان، ومن ناحية ثالثة بحدث «الحروب الصليبيَّة». مذذاك بُني على هذا العامل الديني انقسام ما بين فريقَيْن متعاكِسَي الميول: أوَّل يطالب بالحماية الغربيَّة من طغيان الشرق، وثانٍ يعتبر الشرق وطنًا له ويسعى للتحرّر من طغيان الغرب. فكانت إذًا الطائفيَّة ذلك «العامل الفعَّال» في إيجاد تسوية ما بين هذَيْن التيَّارَيْن، فإذا بالفريق المسيحي المنادي بالحماية الغربيَّة يقبل بالاستقلال تمامًا عن الغرب ضمن الكيان اللبناني، وإذا بالفريق المسلم المنادي بالانضمام إلى المدى العربي يقبل بفكرة الكيان اللبناني المستقلّ عن الداخل العربي والمسلم. ثمَّ جاء الانتداب الفرنسي ليكرِّس هذه التسوية، التي يصوِّرها صقر سابقة على تسوية الميثاق الوطني عام ١٩٤٣، في السياسة الداخليَّة من خلال توزيع الوظائف والمقاعد الرسميَّة بين مختلف الطوائف توزيعًا يتناسب مع أهميَّتها العدديَّة. وقد استمر هذا التكريس وتعزَّز بعد الاستقلال.

وإذا كان صقر يرى أنَّ الطائفيَّة آنذاك كانت ضروريَّة لـ«لحفاظ على العبقريَّة اللبنانيَّة الانطلاقيَّة»، ولنشأة الكيان اللبناني ولاستقلاله بسبب أنَّ أبناء لبنان، إلى أي مذهب انتموا، لم يكونوا قد تحرَّروا بعد من العصبيَّة الطائفيَّة التي كوَّنها الجهل وعزَّزها الأجنبيُّ[١٢٠]، فإنَّه يعتبر أنَّ هذه التسوية باتت مُسيئة للاجتماع اللبناني. فمن ناحية إنَّ الطائفيَّة بشكل عام والطائفيَّة السياسيَّة بشكل خاص «لا علاقة لها بالدين الصحيح، [ذلك أنَّ] الدين عبادة وصلاة وسعي إلى الكمال الأخلاقيّ والروحيّ المبنيّ على المحبّة والقداسة. [وهو] لا يطلب [...] من الدولة إلاّ أنْ تحافظ على مناخ الحريَّة والسلام الذي يُمكِّن المؤمن من ممارسة إيمانه. وليست الطائفيَّة التي تهيِّئ هذا المناخ، بل هي بالعكس تشوِّهه وتفسده. ونحن إذا استعرضنا السياسيِّين والزعماء الذين يتمسّكون بالطائفيَّة لرأينا أنَّ أكثريَّتهم الساحقة بعيدة عن الدين، بُعد لبنان عن الصين». إذًا، فإنَّ الطائفيَّة فقدت قيمتها كعامل اطمئنان ديني. من ناحية ثانية يبدو بالنسبة إلى صقر أنَّ الطائفيَّة باتت «نوعًا من المواد المتفجِّرة [...] وحاجزًا وحجرَ عثرة في جميع الميادين، كتنظيم الاقتصاد، والإصلاح السياسيِّ، وتوضيح النظرة إلى الوطن والمجتمع، وتقريب العناصر الشعبيَّة بعضها من بعض. والأخطر من هذا أنَّها أصبحت داءً يحجرُ على الوطن اللبناني، ويقضي على حركة التقدُّم والانطلاق في حياته ومصيره». فإذا كان الفرد اللبناني بداية القرن العشرين ينظر إلى الكون نظرة دينيَّة

١٢٠ المرجع عينه، ص ١١.

ما يحتّم إعطاء العامل الديني أولويّة في الاجتماع اللبناني، فإنّ هذا الفرد، بحسب صقر بات لديه نظرة مختلفة إلى الكون؛ نظرة علميّة واقتصاديّة واجتماعيّة لا علاقة للطائفيّة بها. حتّى أنّ صقر يشرح كيف تبدّلت معطيات الصراع الكوني من كونها في الماضي تقوم على العامل الديني والقومي لتصبح في القرن العشرين مرتكزة على الصراع العقائدي والفلسفي والاقتصادي والعلمي. بناءً عليه، يرى صقر أنّه بات من واجب اللبنانيّين التخلّي عن الطائفيّة ليحافظوا على بقاء لبنان وليضمنوا له مستقبلًا يليق به.

٣. تقلا وأبي شهلا: إلغاء الطائفيّة من النفوس قبل النصوص

من ناحيته، وعلى غرار إدوار حنين، يُعيد فيليب تقلا[١٢١] الطائفيّة إلى نهاية عهد الإمارة الشهابيّة. غير أنّه لا يذهب مذهبه في اتّهام اللاعبين الخارجيّين باختلاق الأمر. إذ تبدو الطائفيّة عنده وكأنّها منتوج داخلي. لكنّ تقلا لا يشرح لنا ما هي الأسباب وراء «الانفراط [المفاجئ] لعقد اللبنانيّين» ودخولهم «أطوار العداوة فيما بينهم»، و«هيجان عاصفة التعصّب الديني»[١٢٢]. من نتائج هذا الهيجان الطائفي اندلاع فتن ١٨٤١ و١٨٤٥ اللتَيْن أدّتا لنظام شكيب أفندي الذي «جعل لكلّ شيء في لبنان أساسًا طائفيًّا»[١٢٣]. ثم كان نظام المتصرّفيّة بعد أحداث ١٨٦١ —وتعديلات العام ١٨٦٤— التي

---

١٢١ ولد في الذوق شباط سنة ١٩١٥، وحلّ محلّ شقيقه سليم تقلا في المراكز السياسيّة المتقدّمة مستمر في النهج الدستوريّ الذي اختطّه أخوه الراحل. دخل الندوة البرلمانيّة العام ١٩٤٧ حتّى ١٩٥١ عن دائرة جبل لبنان. مثّل دائرة الشوف—عاليه في المجلس النيابيّ من ١٩٥١ الى ١٩٥٣ وأصبح نائبًا عن دائرة بعلبك—الهرمل من عشرين آب ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠. إلى جانب عمله النيابيّ كان وزير في عدة حكومات من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦، ومن ١٩٤٨ إلى ١٩٤٩، و في ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٧٥ و١٩٧٦. اقتربت توجّهات تقلا السياسيّة والدبلوماسيّة والانمائيّة من توجّهات الرئيس فؤاد شهاب، واتّخذ تقلا في العهد الشهابيّ مهمّتَيْن مختلفتَيْن، دبلوماسيّة وإنمائيّة. كان يحرّر أيضًا في مجلّة **المحاكم اللبنانيّة**، وحاكم مصرف لبنان في ١٩٦٥،كما مثّل لبنان في الأمم المتحدة في ١٩٦٧، وعُيّن سفير للبنان في باريس ١٩٧١. راجع: طوني يوسف ضو، **وجه لبنان الأبيض معجم القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ٦٦٩، ويوسف قوزما الخوري، **البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦-١٩٨٤**، مرجع سابق، ص: ١٦١، ١٨٥، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٢٠، ٢٤٣، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٩٥، ٦٢٤، ٦٧٨، ٧١٦، ٧٨٩.

١٢٢ فيليب تقلا ، «لبنان في الحياة الدولية»، في **محاضرات الندوة**، ٦(١٩٥٢) ٩-١٠، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٩٣-١١٨.

١٢٣ المرجع عينه، ص ١٠٣.

٤. التدرّج في إلغاء الطائفيّة

الوزير بيار إدّه[١٣٢]، ورئيس حزب الكتائب اللبنانيَّة بيار الجميِّل يبدوان مقتنعَين بما يذهب إليه أبي شهلا من القول بأنَّ الطائفيَّة لا يمكن إلغاؤها إلَّا ابتداءً من قلوب ونفوس المواطنين ومن خلال «التربية الوطنيَّة والقوميَّة» على أساس «الفكرة اللبنانيَّة»[١٣٣]. هذا الأمر يتمُّ أولًا في المدرسة على أنْ يُستكمل، بعد مرحلة معيَّنة، مؤسَّساتيًّا. وإذ تبدو عمليَّة إلغاء الطائفيَّة من مجلس النواب، بنظر إدّه، صعبة في الوقت الحالي [١٩٥٢] غير أنَّه يُظهر انفتاحًا على فكرة محاولة إلغاء الطائفيَّة من الإدارة، خاصَّة وأنَّ عامل الكفاءة قد يكون عاملًا مساعدًا، بفعل واقعيَّته وحياديَّته، في اختيار موظَّفي الإدارة اللبنانيَّة بشكل مستقلٍّ تمامًا عن أيِّ معيارٍ طائفيٍّ[١٣٤].

الأستاذ في العلوم السياسيَّة في الجامعة الأميريكيَّة في بيروت عدنان اسكندر[١٣٥] يشاطر إدّه فكرة ضرورة البدء بإلغاء الطائفيَّة من الإدارة العامَّة. ولذلك فإنَّه يقترح القيام أوَّلًا بخطوة بسيطة تتلخَّص في أنْ يتمَّ تعيين «الثلاثين بالمئة الأوَل من الفائزين في المباريات الحكوميَّة على أساس الكفاءة فقط دون النظر إلى العامل الطائفي»[١٣٦]. بهذه الخطوة، يظنُّ اسكندر أنَّ الشعب اللبناني ومسؤوليه سوف يقتنعون على المدى البعيد بـ«حسنات نظام الكفاءة وضرورة اعتماده كأساس لإدارة الموظَّفين»[١٣٧].

---

١٣٢ من مواليد بيروت العام ١٩٢١. تخرّج في المحاماة من جامعة القديس يوسف وعمل في مكتب والده الرئيس إميل إده. انتخب نائبًا وعُين وزيرًا أكثر من مرة. أسس وترأس جمعية المصارف، ودمج صحيفتي لبنان الفرنكوفونيتين Le Jour و L'Orient، أنظر: زمن الندوة، مرجع سابق، ص ٦٣.

١٣٣ Pierre GEMAYEL, « Mouvement et école », Les Conférences du Cénacle, n°5,6-1950, Beyrouth, p. 102.

١٣٤ Pierre EDDÉ, « Pour la sauvegarde du Liban dans la démocratie », Les Conférences du Cénacle, n°11-12, 1952, Beyrouth, Publications du Cénacle libanais, p. 200-202.

١٣٥ من مواليد بيروت العام ١٩٣٠. دكتور في العلوم السياسية ونائب رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، أنظر: زمن الندوة، مرجع سابق، ص ٩٨.

١٣٦ عدنان اسكندر، «لبنان الإداري»، **محاضرات الندوة**، ١٩ (١٩٦٥) ٤-٥، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٢٦.

١٣٧ المرجع عينه.

جعلت لجبل لبنان حاكمًا مسيحيًّا تعيّنه الدول الكبرى بالاتفاق مع السلطنة العثمانيّة يعاونه مجلسٌ تمثيليٌّ مؤلّفٌ من ممثّلي الطوائف. هكذا تمّ الإبقاء على الطائفيّة وجُعلت قاعدة للحكم ولتوزيع مناصب الدولة. فكان مجلس إدارة جبل لبنان على أساس التمثيل الطائفيّ ووُزّعت الوظائف العامّة بين الطوائف[١٢٤].

إذًا، تبدو الطائفيّة بحسب ما يراها تقلا عامل تفرقة وضرر للفكرة اللبنانيّة نفسها. وهذا الأمر يوافقه عليه الرئيس حبيب أبي شهلا[١٢٥] الذي يعتبر أنّ «الطائفيّة [هي] علّة هذا البلد. [...] والمعطّلة للوحدة القوميّة الصحيحة، والمُسبّبة للتفكيك المريع في الجسم اللبناني»[١٢٦]. لكنّ أبي شهلا يبدو واقعيًّا في تطرُّقه لموضوع الطائفيّة آخذًا بعين الاعتبار كونها تراكمًا تاريخيًّا تكوّن عبر التاريخ وليس عاملًا طارئًا على الواقع اللبناني. من هنا انتقاده لمحاولات القضاء عليها بشكل سريع وآني بواسطة «إلغاء بعض النصوص القانونيّة». فهؤلاء، برأيه، «ليسوا بصادقين ولا بمخلصين ولا بعاملين بوحي مصلحة الوطن وبوحي وحدته وراحته». فالطائفيّة «ليست في الدستور، ولا في القوانين ولا في الأنظمة فحسب. هي في الدستور والقوانين والأنظمة لأنّها راسخة في النفوس. [...] ولو لم تكن في النفوس لما وُجدت في الدستور والقوانين. ولو لم تكن في النفوس وكانت موجودة في الدستور والقوانين لبطلت فعلًا ولتعطّلت واضمحلّت، كما تتعطّل وتضمحلّ جميع النصوص التي يزول مبرّرها وتنعدم الحاجة إليها».

فرغم اقتناعه بسلبيّة الطائفيّة على الواقع والمستقبل اللبناني وبأنّها «نكبة عظيمة وشر مستطير»، فإنّ أبي شهلا يبدو «مؤمنًا بأنّ التوازن الطائفي [كان] نتيجة لحالة موجودة، وضرورة توحيها وتحتّمها رغبة حقيقيّة واقعيّة في المساواة والطمأنينة». فأيُّ تعديل حالي في هذا التوازن الطائفي، «خصوصًا في التمثيل المحلي والسياسي»، فإنّه سيؤدّي إلى اختلال في «التوازن الاجتماعي، وإلى تعطيل [حالة] الهدوء والتوازن والتعاون»

---

١٢٤ تقلا فيليب، « أحاديث في السياسة اللبنانية»، في **محاضرات الندوة**، ٨(١٩٥٤)٣، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ١٧٢-١٩٩.

١٢٥ ولد في بيروت عام ١٩٠٢. تخرّج في المحاماة من باريس وكان احد اهم رجالات الاستقلال. انتخب نائبًا لأربع مرّات ورئيسًا للمجلس النيابي عام ١٩٤٦ كما عُيّن وزيرًا أكثر من مرة، أنظر: **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٤٩.

١٢٦ حبيب أبي شهلا، «مسارات سياسي»، **محاضرات الندوة**، ٢(١٩٤٨)١، ، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية ، ص ٢٤.

التي تسود في المجتمع اللبناني. غير أنَّ أبي شهلا، كميشال شيحا، يبدو مطمئنًا على أن المستقبل سيكون كفيلًا بحلّ هذه المعضلة. بحسبه، فإنَّ الطريقة الصحيحة لإلغاء الطائفيَّة في لبنان لن تكون بحذفها من النصوص الدستوريَّة والقانونيَّة، بل تكون بتعطيل «الروح التي تصدر عنها من النفوس قبل النصوص». وتعطيل هذه الروح يتمُّ بـ«تربية النشء اللبناني تربية قوميَّة [لبنانيَّة] صحيحة، وبجعل هذه التربية القوميَّة نظامًا مستمرًّا جيلًا بعد جيل»[١٢٧]. هذه الفكرة تبدو متطابقة تمامًا مع قناعة الصحافي محيي الدين نصولي[١٢٨] الذي لا يرى سبيلًا لإلغاء الطائفيَّة من الدستور ومن قانون الانتخاب إلّا بـ«إحلال اللبنانيَّة الصحيحة المتطوِّرة» محلَّها.[١٢٩]

فكرة «التوازن السياسي والاجتماعي» بين مسيحيِّي لبنان ومسلميه التي تؤمّنها «الطائفيَّة السياسيَّة» نجدها أيضًا عند المدير العام لرئاسة الجمهوريَّة اللبنانيَّة المحامي موسى مبارك[١٣٠] الذي يبدو مقتنعًا بدوره أنَّ هذه الطائفيَّة يجب أنْ تُلغى من النصوص ومن النفوس بشكل متواز. ذلك أنَّ الطائفيَّة هي «أمر نابع من طبيعة الأمور» في منطقة المشرق[١٣١].

---

١٢٧ المرجع عينه، ص ٢٥-٢٦.

١٢٨ مؤسِّس جريدة **بيروت** ونقيب الصحافة ونائب عن بيروت قبل الاستقلال، أنظر **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٤٩.

١٢٩ محيي الدين نصولي، «من وحي الاستفتاء الانتخابي: ٥ — بيروت»، **محاضرات الندوة**، ٥(١٩٥١)٧-٨، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ١٧٨.

١٣٠ من مواليد عينطوره الكسروانية العام ١٩٠١. عُيّن وزيرًا مرتين وكان سفيرًا للبنان لدى إيطاليا وفرنسا. كما رئس في بداية مسيرته المجلس الأعلى للمصالح المشتركة ما بين لبنان وسوريا ومن ثم المجلس الأعلى للجمارك، أنظر **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٤٩.

١٣١ Moussa MOBARAK, « Le Liban dans la dernière étape », Les Conférences du Cénacle, n°2, 1948, Beyrouth, p. 22, 27.

الصحافي والسفير اللبناني في الفاتيكان شارل حلو[١٣٨] لا يحدِّد وسيلة مُحدَّدة لإلغاء الطائفيَّة غير أنَّه يبدو، كنظرائه من المحاضرين، يراهن على الزمن الطويل لحلِّ هذه المسألة، إذ يقول: «إنَّ إلغاء الطائفيَّة السياسيَّة لن يتمَّ بشطحة قلم. فنحن بحاجة للكثير من الصبر والمثابرة، والتعاون السياسي الصادق بحيث نحقِّق وحدة القلوب»[١٣٩].

الجنرال المتقاعد في الجيش اللبناني سليمان نوفل[١٤٠] لا يبدو متوافقًا مع أبي شهلا في أنَّ الطائفيَّة، «التي تصنِّف المواطنين ما بين درجة أولى ودرجة ثانية»، يجب أنْ تُزال من النفوس قبل أنْ تُمحَى من النصوص. برأيه، حتَّى ولو نجحت التربية في التخفيف من حدَّة الطائفيَّة، فإنَّ هذه الأخيرة ستبقى موجودة في النفوس مهما حصل. من هنا أهميَّة أن تُحذف المواد المتعلِّقة بالطائفيَّة من النصوص بحيث يُنزَع من أيدي المتاجرين بها سلاح قانوني، وبحيث تكون هذه النصوص القانونيَّة، الخالية من الطائفيَّة، عاملاً مساعدًا على معالجتها في النفوس كما حصل في أهمِّ البلاد الغربيَّة[١٤١].

ميخائيل الضاهر[١٤٢]، الشاب آنذاك، لا يرى بدوره في الطائفيَّة إلَّا «حدًّا من حريَّة الشعب، ومن حقوق بعض الأفراد منه». وهو إذ يقبل بها تدبيرًا موقَّتًا، إلَّا أنَّه يصرُّ على ضرورة إزالتها في يوم من الأيَّام. وهذا اليوم لن يأتي إلَّا حينما يصل «الشعب إلى درجة عالية من الإدراك العقلي [بحيث يُصبح قادرًا] في المسائل الحياتيَّة أنْ يُحكِّم عقله لا عاطفته»[١٤٣]. إذًا إنَّها عند الضاهر دعوة إلى العقلانيَّة.

---

١٣٨ ولد في بيروت عام ١٩١٣. تخرّج في المحاماة وكان رئيس تحرير مجلة Le Jour البيروتية الموالية للكتلة الدستوريَّة برئاسة بشارة الخوري. كان نائبًا ووزيرًا وانتخب رئيسًا للجمهورية اللبنانية سنة ١٩٦٤. توفي سنة ٢٠٠٠، أنظر **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٥٥.

١٣٩ Charles HELOU, « La Maison libanaise : Les fondements moraux », Les Conférences du Cénacle, n°1-2, 1950, Beyrouth, Publications du Cénacle libanais, p. 15.

١٤٠ من مواليد مرجعيون سنة ١٩٠١، كان رئيسًا لأركان الجيش اللبناني بعد الاستقلال، وكان أحد مؤسسي شركة تلفزيون لبنان عام ١٩٧٤، أنظر: **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٦١.

١٤١ Soleiman NAUFAL, « Réflexions d'un ancien serviteur de l'Etat », Les Conférences du Cénacle, n°7-8, 1952, Beyrouth, Publications du Cénacle libanais, p. 146.

١٤٢ هو محام من مواليد القبيات العام ١٩٢٨. انتخب أكثر من مرة نائبًا كما عُيِّن وزيرًا للتربية الوطنية سنة ١٩٩٢، أنظر **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٧٩.

١٤٣ ميخائيل الضاهر، «شاب أمام السياسة»، **محاضرات الندوة**، ١١(١٩٥٧)٦، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية،

لا يرى المحامي والدكتور في الحقوق من باريس، باسم الجسر[١٤٤]، في الطائفيّة عامل تجزئة على المستوى الوطني فحسب، بل يجدها عامل تقسيم ما بين أبناء الطائفة الواحدة أيضًا. حارمة اللبناني من حقوقه المواطنيّة، فإنّها تدفع به للشعور بأنّ عليه «القضاء على كلّ منافسيه من أبناء طائفته، من أجل الحصول على حقّه أو للوصول إلى طموحه إنْ كان على المستوى الاجتماعي أو على المستوى السياسي. وعليه تُكرِّس الطائفيّة في كلّ طائفة، بحسب الجسر، قيام طبقتَين: «الطبقة المستثمِرة والطبقة المستثمَرَة»[١٤٥]. من هنا، لا يُمكن لهذه الطائفيّة إلّا أنْ تكون «أعقم نظام يمكن للإنسان أنْ يقتنع به»[١٤٦]. أكثر من ذلك، فإنّ الإبقاء على هذا النظام كمرتكز سياسي نهائي للبنان يحتّم على اللبنانيّين «التضحية بالكثير من القِيَم وبكثير من المعاني التقدميّة، إضافة إلى زيادة «التباعُد بين أبناء الوطن الواحد وتكريس انقسام اللبنانيّين إلى الأبد»[١٤٧].

ميشال الخوري[١٤٨] لا يبدو بعيدًا عن الجسر في استهجانه الواقع الطائفي في لبنان إذ يقول: «كيف من الممكن، في عالم اليوم الديناميكي حيث كلّ شيء يسير إلى الأمام ويتجدّد، أنْ نقبل بفكرة أنّ مصير الإنسان وأفق طموحاته يتحدّدان وفق انتمائه إلى طقس معيَّن»[١٤٩]. مُعترفًا بأنّ الطائفيّة نظامٌ يحمي أقليّة ما من المآسي التي يمكن لأقليّة أخرى أنْ تسبّبها لها، يُصرُّ الخوري على أنّ الطائفيّة يجب أنْ تكون مرحلة موقّتة ذلك أنّ تكريسها أبدًا أمرٌ يتنافى و«الذكاء الإنساني» و«مبدأ العدالة»[١٥٠].

ص ٤٦٥.

١٤٤ من مواليد بيروت العام ١٩٣٠. هو ابن محمد الجسر أول رئيس مجلس شيوخ في لبنان. نشط سياسيًا إبان العهد الشهابي وكان الأول في رئاسة الوكالة الوطنية للإعلام. لمزيد من المعلومات أنظر، **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٧٤.

١٤٥ باسم الجسر، «صوت الشباب»، **محاضرات الندوة**، ١٤(١٩٦٠)٧-٨، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٢٣١.

١٤٦ المرجع عينه.

١٤٧ المرجع عينه.

١٤٨ هو ابن رئيس الجمهوريّة بشاره الخوري. من مواليد بيروت العام ١٩٢٦. محام وصحافي، عُيِّن وزيرًا وحاكمًا لمصرف لبنان، أنظر **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٨١.

Les Conférences du Cénacle, ,, d'un visage du Liban

من جهته، يرفض بهيج طبّاره[١٥١] اعتبار «الدين والطائفيَّة مُترادفَيْن». فالطائفيَّة عنده أمرٌ «عارض وزائل» في حين أنَّ الدين «جوهر يجب أنْ يبقى»[١٥٢]. الدين في لبنان، مُمَثَّلا بوجود الطوائف المُتعدِّدة والمُتنوِّعة، هو، عند طبّاره، «مصدر غنى فكري وروحي»، يجب على كلّ لبناني أنْ يعتزَّ به. أمَّا الطائفيَّة فهي عنده مرادفة لـ«التعصُّب الطائفي» و«مظهر مقيت من مظاهر تقهقر الإيمان في نفوس الأفراد، يُجزِّئ وحدة المجتمع ويهدم ولاء المرء لوطنه»، من هنا ضرورة مكافحتها من خلال «التربية الوطنيَّة الواعية داخل جدران المدرسة» كخطوة أولى على أنْ تتبعها خطوات في تحرير الدولة منها من حيث التشريعات والإدارة والتصرُّفات المؤسَّساتيَّة. كما لا يهمل طبّاره أهميَّة أنْ تقوم الدولة بتشجيع قيام الأحزاب اللاطائفيَّة بحيث يتمُّ تعزيز روابط الفكر والعمل والمصلحة الحياتيَّة والمعنويَّة بين المواطنين محلَّ الروابط العصبيَّة الطائفيَّة الآتية من الماضي.

محدِّدًا الطائفيَّة بأنَّها «تعبير سياسي للولاء الديني بحيث أنَّ مسؤوليَّات السلطة السياسيَّة والخدمة العامَّة تُوزَّع على أساس الانتماء الطائفي، فتخصِّص بعض مناصب الدولة ووظائفها للمنتمين إلى بعض الطوائف الدينية وتُمنع عن غيرهم من المواطنين»، يرى المحامي ومؤسِّس حركة الشبيبة الأورثوذكسيَّة ألبر لحّام[١٥٣] في الطائفيَّة نظامًا يكرِّسُ تفاوت الفرص وعدم المساواة بين المواطنين في حقوق المواطنة، الأمر الذي يخالف «مبادئ العدالة السياسيَّة»[١٥٤]. لا بل إنَّ الأمر عنده يتعدَّى العدالة السياسيَّة ليمسَّ «حريَّة المعتقد» وليشكِّل حاجزًا لكلِّ محاولات «الإصلاح السياسي والنضال في سبيل الحريَّة والعدالة»[١٥٥]. من هنا يأسف لحّام لواقع قبول اللبنانيِّين بـ«مساوئ الطائفيَّة» ولتردُّدهم في إلغائها من «النصوص» القانونيَّة بحجَّة «الموافقة على أوضاع

---

١٥١ محام متخرِّج من فرنسا وأستاذ محاضر في جامعة القديس يوسف والجامعة اللبنانية. من مواليد بيروت العام ١٩٢٩، انتُخب نائبًا مرة وعُيِّن ست مرَّات وزيرًا. لمزيد من المعلومات أنظر: **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ١٠٥.

١٥٢ بهيج طباره، «المؤسسات السياسية»، **محاضرات الندوة**، ٢٠(١٩٦٦)٧-٨، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٩٨.

١٥٣ من مواليد بيروت العام ١٩٢٤. رئيس رابطة حركات الشبيبة الأورثوذكسية في العالم وعضو لجنة الحوار الأورثوذكسي الإسلامي، أنظر: **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٨١.

١٥٤ ألبر لحّام، «العدالة السياسية في المسيحية»، **محاضرات الندوة**، ٢٠(١٩٦٦)١١-١٢، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٤٢-٤٣.

١٥٥ المرجع عينه.

مستقرَّة سائدة». حتَّى أنَّ لحَّام يغمز من قناة المسيحيِّين مذكِّرًا إيَّاهم بأنَّ المسيحيَّة «لم توجد لحماية أوضاع راهنة ومستقرَّة بل لتتحدَّاها برسالة الإنجيل»[١٥٦].

٥. ما بين الطائفيّة والطائفيّة السياسيّة

المهندس ورجل الأعمال إميل البستاني[١٥٧] يذهب أبعد من هذا في ربطه مستقبل لبنان وازدهاره بضرورة «محو الطائفيَّة السياسيَّة» واستبدالها بـ«الكفاءات العلميَّة والخلقيَّة» كمعيار للوصول إلى المراكز الهامَّة لقيادة لبنان سياسيًّا وإداريًّا وتوجيهيًّا. هذا «المحو»، أو المطالبة «بفصل الدين عن الدولة في لبنان» ليست بحسب البستاني تنكُّرًا للدين في لبنان. فـ«التطيُّف السياسي» المتمثِّل بـ«الطائفيَّة السياسيَّة» أمر يختلف، بحسب البستاني، عن الـ«تديُّن»[١٥٨].

من الملاحظ عند قراءة محاضرات الندوة اللبنانيَّة عدم تمييز المحاضرين ما بين «الطائفيَّة» و«الطائفيَّة السياسيَّة». فالعبارتان عند الكثيرين منهم مترادفتان. يبدو إدمون نعيم[١٥٩]، أحد أهمّ المراجع القانونيَّة والدستوريَّة في لبنان، واعيًا تمامًا للتمييز بينهما. لذلك نراه يحدِّد بوضوح شكل الطائفيَّة الموجود في لبنان إذ يعتبر أنَّها ليست «دينيَّة بل سياسيَّة وإنْ كانت في ظاهرها مُنبثقة من الدين»[١٦٠]. الخطير في أمر هذه

---

١٥٦ المرجع عينه.

١٥٧ من مواليد كرم الحنش في صيدا العام ١٩٠٧. أسس شركة CAT العملاقة للمقاولات ودخل عالم السياسة من بابها العريض من خلال مشاركته في تأسيس الجبهة الاشتراكية الوطنية التي وقفت في وجه الرئيس بشاره الخوري بعد تجديده لولايته الرئاسية. عُيّن وزيرًا مرات عدة وانتخب نائبًا أربع مرّات. لمزيد من المعلومات حوله أنظر، **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٦٦.

١٥٨ إميل البستاني، «لبنان والعالم العربي»، **محاضرات الندوة**، ٧(١٩٥٣)٩-١٠، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٢١٩.

١٥٩ من مواليد الشياح العام ١٩١٨. تخصّص في الحقوق وعلّم في الجامعة اللبنانية التي أصبح رئيسها في منتصف السبعينيات. أصبح حاكمًا لمصرف لبنان ما بين ١٩٨٥ و ١٩٩١، وله العديد من المؤلّفات القانونية بلغات عدة. لمزيد من المعلومات أنظر، **زمن الندوة**، مرجع سابق، ص ٦٧.

١٦٠ إدمون نعيم، «الوضع الاجتماعي والقانوني للمواطن اللبناني»، **محاضرات الندوة**، ١٤(١٩٦٠)٧-٨، بيروت، منشورات الندوة اللبنانية، ص ٢٧٦-٢٧٧.

الطائفيَّة هي أنَّها تُقسِّم «سكان لبنان» إلى «فئتَين كبيرتَين تعيش بالقرب منهما فئة ثالثة تكاد بالجهد الجهيد تُسمِع صوتها من حين الى حين. وتتمسَّك إحدى الفئتَين بالكيان اللبناني تَمَسُّك المستميت لأنَّها تعتقد أنَّ حرِّيَّاتها العامَّة وحقَّها بالمساواة السياسيَّة والمدنيَّة غير مضمونة سوى بالكيان اللبناني المستقلّ [وهي الفئة المسيحيَّة]، بينما الفئة الثانية [وهي الفئة المسلمة] تعتبر أنَّ لبنان في الأصل جزءٌ من الأمَّة العربيَّة. وهي تعتبر أنَّ العائق في سبيل تحقيق مبتغاها هو الفئة الأولى التي لا تتوانى عن مطالبة الأجنبي بالتدخُّل لنصرتها في المحافظة على الاستقلال اللبناني»[١٦١]. يأسف نعيم لعدم تمكُّن اللبنانيِّين من إنشاء كتلة شعبيَّة مدنيَّة من خارج هذين الاصطفافَين. الأسوأ من ذلك، بحسب نعيم، أنَّ الفئتَين الطائفيَّتَين لا يقتصر خلافهما على مسألة الكيانيَّة اللبنانيَّة، بل يتعدَّاها ليطال تقاسم مراكز الدولة والسلطات فيها، ما يضطرُّ الكثير من أبناء هاتَين الفئتَين، حتَّى هؤلاء الذين لا يشاطرون طوائفهم الرأي السياسي، للارتهان للطائفة لأنَّ «ظروف حياتهم تربطهم بها، ولا يمكنهم أنْ يفلتوا من كابوسها خوفًا من أنْ تحلّ لعنتها بهم فتحول دون طريقهم السياسي أو المهني أو الاجتماعي»[١٦٢].

بخلاف نعيم، يعتبر رينه حبشي أنَّ الطائفيَّة هي أكثر بكثير من تعبير سياسي عن الجماعة الدينيَّة. فالطائفيَّة عنده هي «موقف جماعي ذات مرجع ديني. [...] هو كناية عن مخزون يجمع الطبائع والتقاليد والموروثات الثقافيَّة والمكتسبات البسيكولوجيَّة والروحيَّة التي تعود لجماعة دينيَّة معيَّنة. وتكون هذه الخصائص، المعتمدة على حياة روحيَّة حيَّة، قد نَحَتَت على امتداد الزمن الطويل وجهًا معيَّنًا لهذا الشعب أو لهذه الجماعة»[١٦٣]. إذًا لا يقتصر موضوع الطائفيَّة في لبنان على البُعد السياسي فحسب، بل هو مرتبط بتراكم تاريخي متعدِّد الأبعاد. يحاول حبشي تجاوز الوجه السلبي للطائفيَّة محاولًا استخراج كل الإيجابيَّات المتاحة منها. فهذه الطائفيَّة هي تراكم تاريخي يُمكن لأبناء لبنان أنْ يرَوا فيه «ميزتهم وغناهم». بهذا المعنى، «أنْ تكون طائفيًّا في لبنان، كما يقول حبشي، هو أنْ تسعى لاستخراج خُلاصة غنيَّة من هذه الفسيفساء اللبنانيَّة

---

١٦١ المرجع عينه.

١٦٢ المرجع عينه.

١٦٣ René HABACHI, . La jeunesse libanaise devant sa révolution : ''une charte de jeunesse est-elle possible ?'' . (Série : Notre civilisation au tournant), Les Conférences du Cénacle,

التي تكوّنها طوائف لبنان». كذلك، يجب أنْ تُقرَأ الطائفيَّة لا كعامل عداء أو عدم ثقة بين العائلات الروحيَّة اللبنانيَّة بل عامل لقاء فيما بينها يعكس «الوجه المُركَّب والغني للأمَّة [اللبنانيَّة]»[١٦٤]، بحيث يُفهَم بأنَّه كلَّما زاد التنوُّع الديني والطائفي في لبنان كلَّما كانت خلاصة هذا التنوَّع أكثر كثافة: «فالوحدة من ضمن التنوُّع، عند حبشي، أهمُّ بكثير من الوحدة التماثليَّة». على طريقة «داوني بالتي كانت هي الداء»، يحاول حبشي أنْ يستخرج من داء الطائفيَّة دواءً لها، يقول: «كُلَّما استخرجنا من الطائفيَّة في لبنان وجهها المتنوِّع والغني كلَّما كان هذا الغنى وهذا التنوُّع وسيلة للتخفيف من وطأة الطائفيَّة». وبقدْر ما يُنظر إلى الطائفيَّة على أنَّها التعبير الديني الأصيل لكلِّ مجموعة، بما تعنيه هذه النظرة إلى الدين كعامل انفتاح وتواصُل وتقدُّم وحريَّة وأخوَّة وعدالة للجميع، عندها تخرج الطائفيَّة من كونها دافعًا «للأنانيَّة» لتُصبح بحثًا عن «الخير العام». بعبارة أخرى، طالما أنَّ الطائفيَّة أمينة لمنبعها الأساسي الذي هو الدين، فهي لن تكون إلَّا عامل غنى وانفتاح وتقدُّم. أمَّا إذا خانت أمانتها هذه وتنكَّرت للمنبع الروحي فإنَّ «المقدَّس» فيها سوف يتحوَّل إلى عامل تفرقة وانقسام. الخطر في الطائفيَّة إذًا، هو أنْ تنفصل عن بُعدها الروحي، فتصبح مؤسَّسة أو نظامًا زمنيًّا يتبعُ الغرائز الأنانيَّة ويعبِّر عن انتماء بيولوجي لمجموعة دينيَّة ما[١٦٥].

من هنا يمكننا أنْ نفهم أنَّ حبشي بخلاف معظم محاضري الندوة لا يُعادي الطائفيَّة، مثله مثل كلٍّ من شيحا وجنبلاط وبولس. فحبشي يحاول أنْ يعيد الطائفيَّة إلى ينبوعها الديني وإلى أصالتها الروحيَّة بما يشكِّلان من دعوة للتقدُّم والانفتاح والخير الإنساني العام. من هنا سوف نفهم لماذا حبشي —كما سنرى في القسم الثاني— سوف يرفض الفصل بين «الروحي» و«الزمني»، ذلك أنَّه لا يرى فيه إلا انتقامًا من الدين أو عدم مبالاة بالروحانيَّات. فما يأمله حبشي هو تجاوز الطائفيَّة، بحيث لا تُصبح الزمنيَّات غريبة عن الروحانيَّات، بل مجالًا دائمًا للثورة الروحيَّة بما تحمله هذه الثورة من تقدُّم وحضارة وتضامن وتنوُّع وخير عام. فإذا كان للبنان ميزة في هذا العالم فهو كونه أرضًا تعكس كلَّ هذا الغنى الروحي الذي يُترجم في صالح لبنان غنىً قوميًّا وسببًا في التطوُّر الاجتماعي. وبدل أنْ تكون الطائفيَّة تقسيمًا كميًّا للوظائف

---

١٦٤ Ibid.

١٦٥ René HABACHI, „Liban 1961", Les Conférences du Cénacle, n°8, 1961, Beyrouth,

والسلطات، فإنَّها وسيلة ممتازة لتنظيم التعاون بين «القيم المسيحيَّة» و«القيم المسلمة» ونشرها ما بين اللبنانيِّين.

غير أنَّه لا يفوت حبشي أنْ يلتفت بشكل ناقد لواقع الأديان في لبنان. فالإسلام في لبنان بقي جامدًا أكثر من أي وقت مضى بحيث تغيب عنه كلُّ محاولة وكلُّ إرادة لتطويره وأقلَمَته مع الحداثة. فيما يتعلَّق بالمسيحيَّة، فهي ليست بأفضل حال، ذلك أنَّها في لبنان تغطُّ في سبات عميق غير آبهة بالديناميَّة التي يحاول الفاتيكان[١٦٦] بثَّها في كنائس العالم[١٦٧].

---

١٦٦ يقصد بها حبشي محاولات الكنيسة الرومانية في الإصلاح والتطوير، هذه المحاولات التي تجلّت في أعمال المجمع الفاتيكاني الثاني، أنظر: **المجمع الفاتيكاني الثاني**، نقلها إلى العربيَّة يوسف بشاره، فرنسيس البيسري وعبده خليفه، بيروت، ١٩٩١.

١٦٧ Renée HABACHI, « Générations nouvelles. Engagement 1965 », Les Conférences du Cénacle, n°3, 1965, Beyrouth, p. 50-51, 53.

الفصل الرابع

الطائفيَّة كتعبير عن «الإقطاع الطائفي»

قد يكون موريس الجميّل[١٦٨] المحاضر الوحيد الذي رأى في الطائفيَّة امتدادًا واستمرارًا للنظام الإقطاعي الذي كان سائدًا إبَّان زمن الإمارة. فمحاضرته[١٦٩] "Tel peuple, Tel gouvernement? Tel gouvernement, Tel peuple?"، أو «كما أنتم يولَّى عليكم» والتي ألقاها في ١٥ كانون الأوّل ١٩٥٢، تُعدُّ من أبرز محاضرات الندوة في هذا المجال خاصَّة أنَّها توصِّف لتطوُّر حالة «الإقطاع الطائفي» الذي يعبِّر عن نفسه في لبنان من خلال الطائفيَّة.

على غرار إدوار حنين، يبدو لبنان إبَّان مرحلة الإمارة، بعيون موريس الجميِّل، «أمَّة قويَّة ومتماسكة تحت حكم أمراء وطنيِّين، ماهرين وبعيدي النظر». نقطة القوَّة في هذه الإمارة إذًا هو تواجد أمراء وطنيِّين. أمَّا نقطة ضعفها فهو أنَّها كانت مؤلَّفة من «إقطاعات مارونيَّة ودرزيَّة، يحكمها إقطاعيُّون دروز وموارنة» وذلك تحت سلطة الأمير.

---

١٦٨ ولد العام ١٩٠٧ في بكفيّا، وعُرف باسم «مصمّم لبنان المستقبل». سياسيّ ومفكّر وكاتب وعالم، يحمل دبلومًا في العلوم السياسيّة، وإجازة في الحقوق. محام ورجل تخطيط وتصميم المشاريع النهضويّة. إنتُخب نائبًا عن المتن الشماليّ سنة ١٩٦٠ وأعيد انتخابه سنة ١٩٦٨، كما انتُخب رئيسًا للجنة التصميم عدّة مرّات. عُيّن سنة ١٩٦٠ وزير دولة للشؤون الماليّة في حكومة صائب سلام، ومثّل لبنان في عدّة دورات لمنظّمة التغذية الدوليّة. توفّي على أثر نوبة قلبيّة حادّة في العام ١٩٧٠. لمزيد من المعلومات أنظر، **موريس الجميّل رجل الدولة ورائد التصميم في لبنان**، الكسليك، Pusek، ٢٠١١؛ وطوني يوسف ضو، **وجه لبنان الأبيض معجم القرن العشرين**، مرجع سابق، ص ٧٥٧-٧٥٨.

١٦٩ Maurice GEMAYEL, « Tel peuple, Tel gouvrnement ? Tel gouvernement, Tel peuple ? », Les conférences du Cénalce, n°11-12, 1952, Beyrouth, p. 211-238.

طامعين بتولّي منصب الأمير، كان الإقطاعيُّون، في كلّ مرَّة يشغر فيها مركز الصدارة في الإمارة، يتقاتلون فيما بينهم للسيطرة على مركز الصدارة هذا. وكان الباب العالي العثماني لا يتوانى عن التدخّل لإذكاء نار الصراعات في ما بينهم، وهو الساعي دومًا لضرب «استقلال» و«وحدة» لبنان وفرض هيمنة السلطنة العثمانيَّة عليه.

ثمَّ كان العام ١٨٤٠، تاريخ سقوط حكم الأمير بشير الثاني، تاريخًا مفترقًا. خلاله تزايدت الاضطرابات في البلاد بسبب تدخُّلات السلطنة العثمانيَّة والدول الأوروبيَّة الكبرى. وقد ترافقَت هذه الاضطرابات مع دخول أفكار الثورة الفرنسيَّة لبنان وإيجادها صدىً كبيرًا بين موارِنَته. وكانت ثورة فلَّاحي كسروان على أسيادهم، وما حملته من أفكارٍ قريبة من أفكارِ الثورة الفرنسيَّة[١٧٠]، ما يدلُّ على مدى تأثُّر الموارنة بهذه الأفكار. وخوف من امتداد هذه الثورة إلى المقاطعات الدرزيَّة، قام الإقطاعيُّون الدروز، بحسب الجميِّل، بتأليب قرويِّيهم الدروز على زملائِهم الموارنة، فكانت الحرب الأهليَّة الطائفيَّة، وكانت مجازر ١٨٦٠. هذا الأمر خلقَ شرخًا بين مختلف الطوائف اللبنانيَّة التي كانت قد افتقَرَت ماديًّا بعد عشرين عامًا من الاضطرابات وعدم استقرار الأمن في البلاد. بناءً على هذا العرض، يعتبر الجميِّل أنَّ أحداث ١٨٦٠ ليست حربًا بين المعتقدات الدينيَّة، بل نزاعًا أحدثه الإقطاعيُّون الذين استغلُّوا الوازع الديني للدفاع عن امتيازاتهم المهدَّدة، وبالتالي للمحافظة على هيمنتهم.

وعليه، يُبيِّن الجميِّل، كيف نجَحَ الإقطاع من خلال الأحداث التي امتدَّت من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠، بالتحوُّل من إقطاع إقليميٍّ إلى إقطاع طائفيٍّ. بعبارة أخرى، بدل أنْ تكون سلطة الإقطاعيّ محدودة في الإقليم أو المنطقة الّتي أُقطِعَت له، أصبح إقطاعه يشمل أبناء الطائفة الّتي ينتمي إليها في أي مكان كانوا على امتداد الإمارة اللبنانيَّة. من هنا نشأت طبقة «الإقطاع–الطائفي» (Féodalisme confessionnel)، هذا الإقطاع الذي لا يجد سببًا لوجوده إلاَّ بإثارة التنافر الطائفيِّ. وهكذا أصبح همُّه الأساسيُّ زيادة الشرخ بين مختلف الطوائف اللبنانيَّة تحت ستار الدفاع عن حقوق طائفته وامتيازاتها.

---

١٧٠ Pour un aperçu sur cette période cf. Karam RIZK, Le Mont-Liban au XIXe siècle. De l'Emirat au Mutasarrifiyya, Kaslik, Bibliothèque de l'Université Saint-Esprit de Kaslik, 1994.

ابتداءًا من هذا التحوُّل، بات الواقع اللبناني، بحسب الجميِّل، محكومًا بالمعادلات الأربع التالية: أوَّلًا، إنَّ الإقطاعيَّة باتت مُرتكزة على الطائفة وليس على الإقليم، وبات من الضروريّ لها أنْ تعمد بشكل دائم إلى المزايدة الطائفيَّة، أي إلى طائفيَّة ديماغوجيَّة، بما يؤدّي إلى التنافر الطائفيّ؛ ثانيًا، بات السكّان منقسمين إلى زبائنيَّة سياسيَّة—دينيَّة أو طائفيَّة، وإلى فئات ذات مصالح سياسيَّة—طائفيَّة؛ ثالثًا، صار الشغل الشاغل للإقطاع الطائفيّ أنْ يقود صراعًا أعمىً ونشيطًا في وجه كل وحدة وطنيَّة لبنانيَّة، بشكل يُهدِّد لا بل يُدَمِّر لبنان ووجوده؛ رابعًا، إنّ الإقطاع الطائفيّ يحلُّ الأمَّة اللبنانيَّة إلى مزيج متنافر من طوائف متنافرة، حذرة، مجرَّدة من كل حسٍّ وطنيٍّ.

أمَّا الوسيلة التطبيقيَّة التي يمارسها الإقطاع الطائفيّ من أجل إبقاء هيمنته على أبناء الشعب اللبناني فهي السعي الدائم إلى «إفقار الفرد اللبنانيّ» الذي سيُدفَع، بسبب عَوَزه، إلى السّعي لانتشال جزء من موارد بلاده الشحيحة من خلال اللجوء إلى خدمات أحد الزعماء الإقطاعيّين المتربِّص على إحدى الفئات الإقطاعيَّة—الطائفيَّة. الأمر الذي سيؤدّي إلى تعزيز الزبائنيَّة الطائفيَّة. إضافة إلى ذلك، فإنَّ عمليَّة إفقار اللبنانيّين ستؤدّي إلى شلل الأمَّة و قواها الحيَّة، ما سيدفع إلى الهجرة المزمنة وإلى انعدام الحسِّ الوطنيّ، وسيعرِّض البلاد لمختلف التدخُّلات الأجنبيَّة.

أمَّا أثر إفقار اللبنانيّين على الحكومة والإدارة فيُلخِّصه الجميِّل على الشكل التالي: أوَّلًا، إنّ إفقار اللبنانيّين سيخلق «السياسيَّ المحترف»، وذلك بتحويل «التفويض السياسيّ» إلى «مؤسَّسة تجاريَّة»، وبالتالي لا يعود السياسيُّ يدافع عن مصالح الأمَّة بل عن مصالحه الشخصيّة؛ ثانيًا، يحوِّل الحكومة إلى تجمُّع إقطاعيّ—طائفيّ خالٍ من كلِّ صفة وقيمة وطنيَّتَيْن، ويصبح من النادر، لا بل من المستحيل، إيجاد «رجل دولة حقيقيّ»؛ ثالثًا، يُحوِّل المجلس النيابيّ إلى بازار لممثّلي المصالح الانتخابيَّة الصغيرة.

نلاحظ كيف يربط الجميِّل هنا بين الإقطاع الطائفيّ وإفقار الشعب اللبنانيّ. بناءً على هذه الخُلاصة، يُصبح السبيل للتخلُّص من الطائفيَّة في لبنان ومن «الإقطاع الطائفي» هو السعي من أجل تحرير الفرد اللبناني من «الفقر» والسعي لإيجاد الوسائل الكفيلة لإدخاله في حالة من الرخاء الماديّ. فالرخاء الماديُّ للفرد اللبنانيّ، بحسب الجميِّل، هو السبيل الأنجع لتخويل الفرد اللبناني التحرُّر من

رجال الإقطاع-الطائفيّ المتحكّمين بالوضع في لبنان والساعين أبدًا لتقوية نفوذهم ومراكزهم وللدفاع عن امتيازاتهم وللحفاظ على هيمنتهم، من خلال تأجيج الصراعات الطائفيّة وتنصيب أنفسهم مدافعين عن حقوق امتيازات الفئات الطائفيّة التي يمثّلونها. فتحرُّر الفرد اللبناني سيؤدي بدوره لخروج الأمّة اللبنانيّة من حال التشرذم والانقسام وانعدام الوحدة الوطنيّة، وإعادة تفعيل القوى الحيّة فيها بحيث تقف في وجه التدخُّلات الخارجيّة وفي وجه الهجرة المزمنة للأفراد اللبنانيين.

هنا، يتدخّل موريس الجميّل المصمّم من أجل تركيز مخطّط لإغناء البلاد واستعادة حيويّتها. فتحرير الشعب من مركّب الاستعباد الناتج من فقره يتمُّ، بحسبه، وفق مرحلتَيْن. تتضمَّنُ الأولى جمع الطاقات المبعثرة في سبيل تقييم الثروة الطبيعيّة اللبنانيّة. في حين تتضمَّنُ الثانية وضع هذه الثروة موضع الاستثمار. من هنا يجب إحصاء الثروات الطبيعيّة في لبنان، وبالتالي تحديد التجهيزات الأساسيّة اللازمة لتنمية واستثمار هذه الثروات. وينتقد الجميّل هنا القول بأنّ لبنان فقير بثرواته الطبيعيّة. فلبنان يُعَدُّ، بالنسبة إليه، من أكثر البلدان غنىً لاحتوائه على ثروة مائيّة ضخمة تجعله من أغنى بلدان العالم. ثمّ يقدّم أرقامًا عن الأراضي الممكن استثمارها بعد أنْ يتمَّ إيصال المياه إليها، إضافة إلى الطاقة الكهربائيّة الهائلة المُمكن توفيرها. وهنا لا يفوت الجميّل التذكير بأنّ مقياس التطوُّر في هذا العصر يتمُّ على أساس استعمال هذه الطاقة وإنتاجها. إضافة إلى ذلك، يعتبر الجميّل أنّ اعتماد التصميم لاستثمار الثروة المائيّة والطاقة الكهربائيّة يستوجبُ تصميمًا يطاول العامل البشريّ. وهذا التصميم المثلّث العوامل يُمكّن اللبنانيّين من تنظيم الاقتصاد اللبنانيّ بشكل مُستقلٍّ عن كلِّ إيديولوجيّة.

في النهاية، يرى الجميّل أنّ نتائج إغناء البلاد لا تُحتسب في الميادين الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة فحسب بل تتعدّاها إلى النتائج التالية: أوّلًا، تحرير الفرد اللبنانيّ من التبعيّة للإقطاع الطائفيّ، وذلك بحذف مسبّب خضوعه المتمثّل بالفقر، وبالتالي التخلُّص من كلّ آفات هذا الإقطاع على المستويات الاجتماعيّة والسياسيّة والوطنيّة والإداريّة؛ ثانيًا، التخلُّص من البطالة والحدّ من الهجرة؛ ثالثًا، خلقُ مناخ من الازدهار السياسيّ الذي سيكون في أساس الإصلاحات، وأهمّها إصلاح النظام

الانتخابيّ الذي أنتج في لبنان طبقةً جديدة من الإقطاع الطائفيّ (Néo-féodalisme confessionnel)[171] أسوأ من الأولى، مؤلّفة من محترفي السياسة.

في الخلاصة، من الواضح أنّ موريس الجميّل لا يرى أنّ علّة لبنان تكمن في الطائفيّة عينها، بل هي تكمن في مسبّبها ألا وهو الإقطاع الذي تحوّل بفعل عوامل تاريخيّة من إقطاعيّة ترتكز على إقليم معيّن إلى إقطاعيّة ترتكز على الطوائف. وهذا النوع الجديد من الإقطاع يحافظ على استمراريّته من خلال إفقار الفرد اللبناني وإخضاعه. وبالتالي لا يمكن التخلّص من هذا الإقطاع الطائفي إلّا بتحرير هذا الفرد من العوز والفقر، وذلك يكون باستغلال الموارد البشريّة والطبيعيّة في لبنان لاسيّما ثروة المياه وما يترتّب على هذا الأمر من إعادة تنظيم للاقتصاد اللبناني وإصلاح النظام السياسي والتخلّص من الطائفيّة.

---

١٧١ MAURICE Gemayel, „Tel peuple, Tel gouvrnement? Tel gouvernement, T peuple?„, pp: 236.